الأمم المتحدة

A/60/PV.54

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٥٤**

الاثنين، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٧٥ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

(أ) **المحيطات وقانون البحار**

تقارير الأمين العام A/60/63 وAdd.1 و Add.2 و A/60/91

تقرير عن عمل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار في اجتماعها السادس (A/60/99)

مشروع القرار A/60/L.22

(ب) **استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٥٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والصكوك ذات الصلة**

تقرير الأمين العام (A/60/189)

مشروع القرار (A/60/L.23)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرازيل ليتولى عرض مشروع القرار A/60/L.22.

السيد سردنبرغ (تكلم بالانكليزية): تتشرف البرازيل مرة أخرى هذا العام، في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٧٥ من جدول الأعمال، بتنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن المحيطات وقانون البحار. واليوم، يسرني أن أتولى عرض مشروع القرار A/60/L.22، المعنون ''المحيطات وقانون البحار''، بالنيابة عن مقدميه.

وأود أن أبلغ الأعضاء أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار بعد تقديمه: الاتحاد الروسي، استراليا، إيطاليا، تونغا، جامايكا، مدغشقر، ميكرونيزيا، اليونان.

ومشروع القرار نتاج مناقشات بناءة وإبداعية. وأنا أود أن أشكر السيد فلاديمير غولتسين، مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وفريقه على مساعدتهم ذات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-61844 (A)

الكفاءة العالية التي أسهمت، كالمعتاد، في نجاح عملنا. وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أعرب عن تقديرنا للسيدة هولي كويلر من وفد الولايات المتحدة لتنسيق مشروع القرار بشأن مصائد الأسماك.

ومشروع القرار ونقاش اليوم هما تعبير عن التزام الأمم المتحدة بهذا البند المتعدد التخصصات والمعقد من بنود جدول أعمال الجمعية العامة، وبموجبه يبذل المجتمع الدولي جهوداً في مجالي التعاون وتكامل الأنشطة والإجراءات التنظيمية التي تتطلبها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويؤكد مشروع القرار على الدور البارز لهذه الاتفاقية التاريخية، ويصفها بأنها تضع الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار.

ويؤكد مشروع القرار على دور الاتفاقية في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما، وكذلك دورها في التنمية المستدامة لاستخدامات المحيطات والبحار والأنشطة المتصلة بهما. ويؤكد مشروع القرار أيضاً على أهمية بناء قدرات الدول النامية كيما يمكنها تنفيذ الاتفاقية والوفاء بالتزاماتها والاستفادة من موارد البحار والمشاركة في جميع المحافل والعمليات التي تتناول المسائل المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار.

ومن بين الإنجازات الهامة الأخرى الواردة في مشروع القرار، أود أن أتطرق، أولاً، إلى إطلاق مرحلة البدء في العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية-الاقتصادية، حسبما تم الاتفاق على ذلك في خطة التنفيذ الخاصة بالقمة العالمية للتنمية المستدامة؛ ثانياً، استعراض وتجديد ولاية عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار، والتوصية بأن تركز مناقشاتها في اجتماعها المقبل على موضوع ”نُهُج النظام الإيكولوجي والمحيطات“؛ ثالثاً، الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن المشاركة في الفريق العامل غير الرسمي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالمحافظة على التنوع البيولوجي الحيوي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات نيابة عن وفد البرازيل.

تمتد سواحل البرازيل بطول ٧٥٠٠ كيلومتر. ويقدر أن جرفها القاري فيما وراء ٢٥٠ ميل بحري، قيد الدراسة بمعرفة لجنة حدود الجرف القاري، يبلغ ٩٥٣٥٢٥ كيلومتر مربع. وأكثر من ٩٠ في المائة من تجارة البرازيل يتم عن طريق البحار. وهذه الخصائص كانت دائماً وراء التزامنا باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي باتت تُعرف بصورة متزايدة بدستور المحيطات، ووراء جهودنا لوضع أحكامها موضع التنفيذ، تلك الأحكام التي أصبحت جزءاً من القانون العرفي بالفعل.

لقد انقضى ٢٣ عاماً منذ اعتماد تلك الاتفاقية، و ١١ عاماً منذ بدء نفاذها. وبعد اعتماد اتفاق عام ١٩٩٤ المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية واتفاق عام ١٩٩٥ بشأن تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، كانت لدينا، عن حق، توقعات عالية بشأن المشاركة النشطة في مناقشات الفريق العامل غير الرسمي المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالمحافظة على التنوع البيولوجي الحيوي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وهذه تبدو لنا أهم خطوة اتخذها المجتمع الدولي في هذا المجال خلال السنوات العشر الماضية.

ونرى أنه من الضروري أن يجري المجتمع الدولي مناقشات بشأن التنوع البيولوجي البحري والبحوث العلمية

البحرية، وفقا للاتفاقية، بغية فهم موارد وأنشطة المحيطات وإدارتها بشكل أفضل. وبموجب الاتفاقية، سيتم تنفيذ الأنشطة في المنطقة لصالح البشرية جمعاء، مع مراعاة مصالح واحتياجات الدول النامية بصفة خاصة. ولا يجوز استنفاد الموارد البيولوجية في المنطقة أو الاستيلاء عليها، بل يجب استخدامها لمنفعة الأجيال الحالية وحفظها لأجيال المستقبل.

وترحب البرازيل بالالتزام بإطلاق مرحلة البداية للعملية النظامية التي أوصت بها خطة تنفيذ جوهانسبرغ. ونتوقع أن تكون أعمال هذه المرحلة مثمرة وأن تأخذ الدول في الاعتبار الحاجة إلى جهود التكامل والتنسيق التي تهدف إلى المحافظة على المحيطات. ونحن ندرك أهمية العملية الاستشارية غير الرسمية في تيسير هذه المناقشة في الجمعية العامة بإيجاد فهم أفضل للمسائل الواسعة النطاق والمعقدة والمتعددة الجوانب المتعلقة بالمحيطات.

لكننا قلقون جدا إزاء الموضوع الذي سيتم التركيز عليه العام المقبل، نظرا لأن المجتمع الدولي لم يتمكن من الاتفاق في محافل أخرى متعددة الأطراف على أي تعريف لنهج النظام الإيكولوجي. والاجتماع المقبل الذي يستغرق أسبوعا للعملية الاستشارية غير الرسمية يجب تنظيمه بطريقة موضوعية لإتاحة الوقت الكافي لمناقشة مسائل أخرى هامة سيناقشها التقرير السنوي الشامل للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار.

إن مشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك يسترشد بهدفنا المشترك المتمثل في وضع تدابير ملائمة للحفظ والإدارة بغية جعل مصائد الأسماك نشاطا مستداما. ولكن التحدي أمامنا هو في تنفيذ هذه التدابير وتشجيع الدول على الامتثال لها من أجل وقف استنفاد الأرصدة السمكية وتدمير التنوع البيولوجي البحري.

وتعزي البرازيل مشكلة قدرات الصيد المفرطة ليس لمصائد الأسماك غير المشروعة وغير المبلغ عنها وغير المنظمة بل أيضا لأساطيل الصيد الضخمة لدى بعض الدول المتقدمة النمو. وذلك ينبغي ألا يعرض للخطر جهود الدول النامية للانخراط في أنشطة الصيد المستدام، بما في ذلك من خلال تجديد أساطيلها لصيد الأسماك.

وبينما نسلط الضوء على المنجزات والتحديات الراهنة المتعلقة بالمسائل المتصلة بالمحيطات، دعونا نغتنم هذه الفرصة لإعادة تكريس بلداننا والمجتمع الدولي برمته للمهمة والرؤية اللتين حددناهما لأنفسنا عام ١٩٨٢، وهو العام الذي أُبرمت فيه الاتفاقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ليعرض مشروع القرار A/60/L.23.

السيد بالتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يتشرف وفدي بأن يشارك في تقديم مشروع القرار A/60/L.22، المعنون ''المحيطات وقانون البحار''. كما يشرفنا أن نعرض، باسم زملائنا المقدمين، مشروع القرار A/60/L.23، بشأن استدامة مصائد الأسماك. وأود أن أعلن أن الوفود التالية وافقت على أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار A/60/L.23: الاتحاد الروسي وأستراليا وتونغا وفرنسا ومدغشقر وميكرونيزيا واليونان.

إن الولايات المتحدة مسرورة جدا بمشاريع القرارات هذه. ونعتقد أنها ستسهم بقدر كبير في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التصدي للتحديات الملحة في مجال المحيطات ومصائد الأسماك.

ومرة أخرى نجد أن العنصر الأساسي في المفاوضات على مصائد الأسماك هذا العام هو حماية معالم معينة حساسة تحت سطح الماء ونظم إيكولوجية بحرية هشة من آثار أنشطة

صيد الأسماك. ونحن ننظر إلى تعزيز صيغة مشروع القرار بوصفه تأكيدا لأهمية معالجة هذه المسألة للمجتمع الدولي وكذلك حماية التنوع البيولوجي لهذه النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والنادرة.

وعلى وجه الخصوص، يواصل مشروع القرار مطالبة الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك باتخاذ إجراءات عاجلة لتنظيم صيد الأسماك في القاع وآثار ممارسات الصيد المدمرة من خلال اعتماد تدابير ملائمة للحفظ والإدارة. كما يعزز مشروع القرار الأحكام التي تطالب بتقديم تقرير عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة لتنظر فيه العام المقبل.

ويشجع الولايات المتحدة التقدم الذي أحرزته مؤخرا الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على حد سواء في معالجة آثار الصيد على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وسنواصل العمل التعاوني مع جميع الدول في الهيئات الدولية المنخرطة في تنظيم المصائد لإنفاذ تلك الأحكام.

ويظل مشروع قرار هذا العام المعني بمصائد الأسماك يرسي الأساس للمؤتمر الاستعراضي الذي يقضي بعقده اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥. ويمثل المؤتمر الاستعراضي لنا أفضل فرصة لتعزيز تنفيذ ذلك الاتفاق الحيوي بهدف تأمين استدامة مصائد الأسماك في شتى أنحاء العالم. ويتحتم علينا أن نغتنم هذه الفرصة. وتؤيد الولايات المتحدة بشدة زيادة عدد أعضاء هذا الاتفاق وتأمل من جميع الدول التي لم تصبح أطرافا حتى الآن أن تنظر في هذا الأمر قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي العام المقبل.

ونحن نؤيد أيضا النداءات الواردة في مشروع قرار هذا العام المعني بمصائد الأسماك من أجل إحياء الجهود لتحقيق استدامة تربية المائيات ومكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ومعالجة قدرات الصيد الفائضة والإعانات الضارة.

علاوة على ذلك، يسعد الولايات المتحدة أن مشروع قرار مصائد الأسماك يعالج بصراحة المسألة الحساسة المتمثلة في الحطام البحري ومعدات الصيد التي تُلقى في البحر، والتي تؤثر سلبا على الموارد البحرية الحية وموائلها. ونحن نرى أنها خطوة هامة إلى الأمام أن يتم توجيه نداءات تطالب بإجراء محدد لمنع تناقص السلاحف البحرية والطيور البحرية عن طريق الحد من الصيد العرضي لها. ونشيد بصيغة مشروع القرار الذي تناول المحافظة على أسماك القرش، ونتطلع إلى مواصلة العمل مع جميع الدول المهتمة في تنفيذ خطط العمل الدولية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الخاصة بأسماك القرش والطيور البحرية، وكذلك للمبادئ التوجيهية التي أصدرتها مؤخرا هذه المنظمة بشأن السلاحف البحرية.

وبالانتقال إلى مشروع القرار المعني بالمحيطات وقانون البحار، يسعدنا التقدم المحرز هذا العام بشأن طائفة من المسائل المتنوعة. فالاجتماع المخصص غير الرسمي المفتوح العضوية الذي سيُعقد في شباط/فبراير بشأن التنوع البيولوجي البحري خارج حدود السلطة القضائية الوطنية سيكون فرصة لكي يناقش المجتمع الدولي بعض المسائل المعقدة. ونحن نتطلع إلى تبادل مثمر للمعلومات والأفكار.

ويسعدنا القرار، المنصوص عليه في مشروع قرار هذا العام، بتجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار. ولقد أثبتت الاجتماعات السنوية للعملية الاستشارية أنها مفيدة في توسيع نطاق معرفة المجتمع الدولي ووعيه بالمسائل الناشئة التي تؤثر على محيطات العالم. وأعتقد أن قرارنا التركيز على نهج النظم الإيكولوجية والمحيطات في اجتماع

العام المقبل سيواصل تلك المسيرة المفيدة. ونشكر زملاءنا الكنديين على اقتراح ذلك الموضوع.

ويعترف مشروع قرار هذا العام بأن عمل لجنة حدود الجرف القاري سيصبح عملا مهما بشكل متزايد بينما تبدأ المزيد من الدول عملية تعيين حدود جروفها القارية. ونتطلع إلى المزيد من الإيضاح فيما يتعلق بالمعلومات التي قدمت لنظر اللجنة.

ولكن ضمن جميع النتائج الإيجابية لمشروع القرار لهذا العام هناك نتيجة نشعر بشأنها بأننا مضطرون لإبداء قلقنا حيال الاتجاهات المحتملة في المستقبل. فنحن نرى أن مشروع القرار هذا لا يشكل أفضل أو أنسب وسيلة لمعالجة المسألة المعقدة المتمثلة في النقل العابر للمواد الإشعاعية. وبالرغم من أننا نسلم بالأهمية التي يوليها العديد من الوفود، وخاصة وفود البلدان الجزرية الصغيرة النامية، لهذه المسألة، فإنها مسألة تقنية وصعبة بحيث يتعين، من أجل النظر فيها بشكل جيد، أن تطرح في منظمات مجهزة بشكل أفضل للقيام بذلك. وتلك المنظمات هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية. ونناشد جميع الدول الأعضاء المهتمة بشكل خاص بالمسألة أن تنضم إلى هاتين المنظمتين.

وتود الولايات المتحدة أن تشكر جميع الوفود التي عملت بحسن نية وبتعاون بغية التوصل إلى نصوص متوازنة وبناءة لمشروعي القرارين هذين. ونقدر على وجه الخصوص المساعدة التي قدمت لزميلتي هولي كولر، عضو وفد الولايات المتحدة التي قامت هذا العام بتنسيق المفاوضات بشأن مشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك. كما أننا نقدر تقديرا شديدا الجهود التي بذلها كوماندر ماركوس دي أليدا ممثل البرازيل، الذي نسق بمهارة فائقة مفاوضات هذا العام بشأن مشروع القرار المعني بالمحيطات.

السيد برادشو (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية بوصفها طرفا في اتفاقية قانون البحار. وتؤيد البيان البلدان التالية: البلدان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبلد المرشح للانضمام كرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، فضلا عن البلدين المؤيدين الآخرين أوكرانيا ومولدوفا.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لتطوير المجتمع الدولي لنهج متماسك ومتكامل ومنصف نحو الإدارة المستدامة للمحيطات وحفظها ومواردها، في المناطق الخاضعة لمسؤولية الدول الساحلية والمناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية على السواء. وتم إظهار تصميم الاتحاد الأوروبي على الاضطلاع بدوره في نشره مؤخرا لاستراتيجيته المواضيعية بشأن حماية وحفظ البيئة البحرية – الاستراتيجية البحرية – بالترافق مع الاقتراح بدعمها التشريعي.

ولا بد من النظر إلى ذلك في السياق الواسع للسياسة البحرية الشاملة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي، التي ستنشر المفوضية الأوروبية بشأنها وثيقة مشاورات في النصف الأول لعام ٢٠٠٦. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مناقشة تلك الوثيقة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات المعنية للأمم المتحدة على السواء.

ويولي الاتحاد الأوروبي أقصى أولوية لتحسين إدارة المحيطات ومصائد الأسماك، بما في ذلك في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. ونحن ننظر إلى ذلك الأمر بوصفه موضوعا رئيسيا في العمل الجوهري للغاية الذي تضطلع به الجمعية العامة نحو تضمين مجموعة شاملة من

التوصيات والالتزامات في مشروعي قراري هذا العام بشأن المحيطات ومصائد الأسماك. فهما يقدمان بيانا ممتازا للعديد من المسائل التي بحاجة إلى اهتمام عاجل من المجتمع الدولي.

وضمن هذه المسائل، هناك مسألتان إداريتان تتداخلان في مشروعي القرارين، يوليهما الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة وهما: مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ومعالجة حفظ النظم الإيكولوجية البحرية المعرضة للخطر. ويشكل الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم تهديدا أساسيا لمصائد الأسماك المستدامة والنظم الإيكولوجية للمحيطات. كما أنه يمثل هدرا رئيسيا لإيرادات الدول، وخاصة البلدان النامية. ويجري إحراز تقدم كبير في التصدي للمشكلة في مناطق بعينها، وخاصة في المحيطات الجنوبية. ويظهر ذلك أن المكافحة الفعالة للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ممكنة فعلا إذا تصرفت الأطراف بصورة حاسمة بشأن التزاماتها. ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

ونرحب بالعمل الهام الذي تقوم بتطويره منظمة الأغذية والزراعة وفرقة العمل المعنية بالصيد في أعالي البحار. ونتطلع أيضا إلى مواصلة جهودنا، بالتعاون مع نظرائنا، لتعزيز نظم المراقبة في إطار المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وفي ذلك الصدد، يولي الاتحاد الأوروبي تركيزا خاصا على حاجة الأسواق الرئيسية للأسماك ومنتجاتها إلى اتخاذ تدابير للقضاء على التجارة التي تعتمد عليها أساطيل الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. ومن الضروري أيضا مواصلة وتعزيز تقديم المساعدة للدول النامية بغية تطوير المراقبة وقدرات الإدارة التي ستمكن هذه الدول من الإسهام في هذا المسعى العالمي. كما ينبغي أن تقطع جميع الأطراف التزاما صارما بتعزيز الضوابط في الموانئ وبالتنظيم الفعال لإعادة الشحن في البحر.

والأهم، أنه ينبغي لنا أن نتصدى للمسألة الحاسمة المتمثلة في الصلة الحقيقية بين الدول والسفن التي ترفع أعلامها – وهي مسألة أوسع من مسألة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم لوحدها. والأمر الرئيسي في ذلك الصدد هو أنه لا بد لدول العلم أن تمارس مراقبة فعالة للسفن التي ترفع أعلامها، مع اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنشاء إدارات بحرية فعالة لضمان الامتثال. وفي ذلك الصدد، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى إدخال نظام المراجعة الطوعية للدول الأعضاء في وقت لاحق هذا العام، في المنظمة البحرية الدولية.

وفيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، يود الاتحاد الأوروبي أن يسترعي انتباه الجمعية إلى عمليتين رئيسيتين واردتين في مشروعي القرارين هذين. وتتعلق المسألة الأولى بمعالجة آثار الصيد. ونرى أنه لا بد من بذل كل الجهود لضمان إحراز نتائج ناجحة لعملية استعراض فترة العامين للترتيبات الإقليمية الجديدة المعنية بإدارة مصائد الأسماك المتوخاة في الفقرة ٧١ من القرار ٥٩/٢٥، على النحو الذي تم التأكيد عليه هذا العام. ولا بد أن تكون الدول مستعدة لأن تراعي بالكامل نتائج تلك الممارسة، بغية إجراء مناقشة صريحة في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

والعملية الرئيسية الثانية هي اجتماع شباط/فبراير المقبل للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالتنوع البيولوجي البحري خارج نطاق الولاية الوطنية. وننظر إلى الاجتماع بوصفه فرصة للمشاركة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن الطريق المؤدي إلى الأمام. ونعترف بأن المجتمع الدولي، فضلا عن التصدي للتهديدات القطاعية العاجلة، قد يكون بحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية متكاملة، بما في ذلك إنشاء مناطق بحرية محمية. وفي ذلك السياق، أعرب الاتحاد الأوروبي بالفعل عن دعمه من

حيث المبدأ لصياغة اتفاق تنفيذ يتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. كما أننا نسلم بالحاجة إلى معالجة مسألة الموارد الوراثية.

ولضمان التقدم، لا بد أن يكون استعراض الحالة الراهنة الذي سيجريه اجتماع شباط/فبراير استعراضا قويا. ومرة أخرى، لا بد أن تكون الدول على استعداد لأن تراعي بالكامل نتائج الاجتماع، بغية إجراء مناقشة صريحة في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ويتحتم أن يكون في مقدور الجمعية العامة حينئذ أن تعالج بشكل فعال مسألة حماية التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، وأي أوجه للقصور في نظام إدارة مصائد الأسماك الدولية قد يتم تحديدها في هذا السياق. وها هو الاتحاد الأوروبي يعلن التزامه بالإسهام الفعلي في تحقيق تلك الأهداف.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد أهمية مبدأ حرية الملاحة، بما في ذلك الحقوق الخاصة بالمرور البري والمرور العابر خلال المضايق المستعملة لأغراض الملاحة الدولية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تمارس دول الموانئ حقها فيما يتعلق بإمكانيات الوصول إلى موانئها على نحو خال من التمييز ومتماش مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقانون الدولي.

وفيما يتعلق بمسألة الأمن والسلامة في البحار، يود الاتحاد الأوروبي أن يسلط الضوء على اعتماد البروتوكولين المعدلين لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والبروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري. ويرى الاتحاد الأوروبي أن بروتوكولات عام ٢٠٠٥ تضيف أحكاما هامة إلى الصكوك القائمة، بما يعزز الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، ويوصي بالتصديق عليها قريبا. ويحث الاتحاد الأوروبي الدول أيضا على اتخاذ التدابير الملائمة لكفالة فعالية تنفيذها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي كل التأييد تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. وتسهم العملية الاستشارية إسهاما إيجابيا في جملة أمور، منها تيسير الاستعراض السنوي لتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار. وفي الوقت ذاته، ندرك ضرورة إدخال بعض التحسين على أساليب عمل العملية الاستشارية ومحتوياتها. ونتطلع إلى تعيين الرئيسين المشاركين للاجتماع القادم للعملية الاستشارية في وقت قريب، حتى يتمكنا من الشروع بشكل فعال في القيام بالأعمال التحضيرية بالاشتراك مع الدول والهيئات ذات الصلة.

بيد أننا نود الإشارة في هذا الصدد إلى أن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على إزالة التفاوت القائم حاليا بين مركز المراقب الذي تتمتع به الجماعة الأوروبية وبين قدراتها، سواء أكانت خالصة أو مشتركة، فيما يتعلق بكثير من المسائل التي نوقشت في الاجتماعات السابقة للعملية الاستشارية. فالجماعة الأوروبية هي بذاتها من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة المتعلق بالأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥، ومن ثم فقد قبلت الالتزامات القانونية المترتبة عليها فيما يتعلق بالمحيطات وقانون البحار ذات الصلة بالعملية الاستشارية. ورغم أنه لم يتسنّ إيجاد حل هذا العام، نرحب بالتزام الوفود بمواصلة المفاوضات على نحو ثنائي بهدف تسوية هذه المشكلة في المستقبل القريب.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بقرار بدء المرحلة الأولى للتقييم البحري العالمي المنتظم. ونرى في هذا التقييم وسيلة هامة لتحسين التعاون بين وكالات الأمم

المتحدة والهيئات الأخرى، وأساسا راسخا للنهوض بعملية وضع السياسات المتعلقة بالمحيطات.

وختاما، نود أن نعرب عن تقديرنا للتقرير السنوي الذي قدمته الأمانة العامة بشأن المحيطات وقاع البحار، فهو مصنف لا يقدر بثمن للتطورات الأخيرة. واسمحوا لي أن أؤكد مجددا باسم الاتحاد الأوروبي أننا نعتبر الجمعية العامة المكان الملائم لمناقشة هذا التقرير.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني اليوم أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ونتوجه بالشكر للأمين العام على تقريره (A/60/63)، الذي يوفر كدأبه لمحة عامة شاملة عن الأنشطة المضطلع بها مؤخرا والجاري الاضطلاع بها فيما يتعلق بالمحيطات وقانون البحار.

ونغتنم أيضا هذه الفرصة للثناء على شعبة شؤون المحيطات وقاع البحار، وعلى شركائها، من قبيل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار)، لاستمرارها في تقديم التوجيه والدعم للدول الأعضاء في تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونتطلع باهتمام إلى خطط الشعبة للأخذ بنهج أكثر استباقية في مساعدة الدول على مواجهة التحديات الخاصة بتنفيذ الاتفاقية والحصول على مزاياها.

وترحب الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية بهذه الفرصة لتشدد مجددا على سلامة الاتفاقية بوصفها الإطار القانوني الشامل الذي ينظم أنشطة المحيطات. ونرى من الأمور المشجعة التقدم المحرز صوب تحقيق الانضمام العالمي للاتفاقية، ويسرنا أن نرى أن عدد التصديقات قد زاد منذ مناقشتنا السابقة، ليرفع عدد الدول الأطراف إلى ١٤٨ دولة. ومن دواعي سرورنا تقديم الأمين العام تقريرا لأول مرة بمقتضى المادة ٣١٩ من الاتفاقية إلى اجتماع الدول الأطراف في حزيران/يونيه من هذا العام.

وعلى مدى العام الماضي، غطت المؤسسات الثلاث المنشأة بموجب الاتفاقية مجالات جديدة في تنفيذها لولاياتها، فواصلت السلطة الدولية لقاع البحار إحراز تقدم في إعداد إطار للتعاون في مجال موارد قاع البحار. وهي تقترب من تحقيق الهدف المتمثل في إعداد قواعد لتنظيم التنقيب عن الكبريتيدات المتعددة المعادن والقشرة الغنية بالكوبلت واستكشافها في منطقة قاع البحار، ولحفظ التنوع البيولوجي في تلك المنطقة. وكلما تطورت هذه العملية، من المهم أن تظل الدول الأطراف ملتزمة بها بشكل فعلي، وذلك بضمان مشاركتها الكاملة من خلال حضور دورات السلطة.

ونثني على السلطة أيضا لدورها المستمر في توفير التدريب من خلال عقد حلقات العمل السنوية عن الجوانب العلمية والتقنية للتعدين في قاع البحار، وكذا عن مجال حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها البالغ الأهمية.

وقد شهدنا أيضا شيئا من التقدم وزيادة في النشاط في أعمال لجنة حدود الجرف القاري، التي تنظر الآن في عدة تقارير جديدة، وينتظر وصول عدد إضافي من التقارير في المستقبل القريب. كما نود أن نعرب عن تقدير خاص للصناديق الاستئمانية لمساعدتها في إعداد التقارير ولما تقوم به من المشاركة والدعم. ونطالب بإتاحة موارد إضافية لتيسير المشاركة إلى أقصى حد ممكن في أعمال اللجنة.

وقد اكتسبت المحكمة الدولية لقانون البحار شهرة في معالجة التقارير التي يتم استلامها من الدول في توقيت مناسب وعلى نحو متسم بالكفاءة من أجل تسوية المنازعات المتعلقة بمختلف أحكام الاتفاقية. ويدل تنوع القضايا التي يلتمس منها الفصل فيها أيضا على ثقة متزايدة بالمحكمة. ونرحب بالتوقيع على اتفاق المقر بين المحكمة وحكومة ألمانيا، الذي يوفر للمحكمة ترتيبات مستقرة للقيام بوظائفها.

وقد جرى التشديد بصفة خاصة في تقرير الأمين العام على أهمية الأبحاث العلمية البحرية، التي جسدتها بشكل مؤلم كارثة تسونامي المحيط الهندي في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وتعترف دول الجماعة الكاريبية أيضا بالصلة بين ذلك الجانب الذي يغفل كثيرا من الاتفاقية وبين استخدام الموارد البحرية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحسين السلامة الملاحية ومساهمتها في منع الكوارث، خاصة في إعداد أجهزة الإنذار المبكر.

يُبرز التقرير أيضاً العديد من التطورات الأخيرة المتعلقة بسلامة الملاحة ورفاه البحارة والمسافرين بحراً وحماية البيئة البحرية، وكذلك أنشطة بناء القدرة. هذه مسائل ذات أهمية رئيسية لدول الجماعة الكاريبية من منظور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمصالح الأمنية.

وتولي الجماعة الكاريبية أهمية خاصة لاستراتيجية موريشيوس لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، التي اعتمدت في الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في كانون الثاني/ يناير من هذا العام. وبموجب استراتيجية موريشيوس، تلتزم دول الجماعة الكاريبية بمواصلة تنفيذ برنامج العمل في ميادين مثل الإدارة المتكاملة للمحيطات والشواطئ وتحديد الحدود البحرية، وإدارة الشعاب المرجانية والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها، ووضع وتنفيذ استراتيجيات لإدارة النفايات وتعزيز آليات إدارة مصائد الأسماك على نحو مستدام ومسؤول. ونردد المناشدة الواردة في استراتيجية موريشيوس للمجتمع الدولي لتوفير الدعم الضروري لتمكين البلدان الجزرية الصغيرة النامية من الاضطلاع بأنشطة التنفيذ بفعالية.

ونحن مقتنعون بضرورة تعزيز بحوث العلوم البحرية في الدول الساحلية، ولذلك، نحن سعداء بالزيادة الواضحة في الاهتمام في هذا الميدان. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام، زارت سفينة بحث علمية المنطقة ومقر سلطة قاع البحار الدولية، كجزء من مهمة بحث حول العالم تقوم بها هذه السفينة لأول مرة، استهلتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ودول الجماعة الكاريبية مستمرة في الإسهام في بحوث علوم البحار على الصعيد العالمي. بيد أننا بلدان نامية، ولذلك توجد حاجة إلى الدعم المالي والفني المستمر لبلداننا ليتسنى استمرار هذه الجهود.

إن للجماعة الكاريبية مصلحة خاصة في حماية البحر الكاريبي. وقد أعربت حكوماتنا منذ مدة طويلة عن القلق من نقل المواد الخطرة عبر البحر الكاريبي، نظراً لما ينطوي عليه هذا النقل من خطر إلحاق ضرر كبير بالنظم الإيكولوجية الهشة والموارد البحرية، وهي مهمة جداً لوجودنا. ويثير قلقنا بشكل خاص نقل النفايات النووية، الذي عارضناه باستمرار. وسنظل نحث الأطراف المعنية على الامتناع عن استخدام البحر الكاريبي كطريق لنقل هذه المواد.

وعلى مستوى أعم، ندرك أهمية استمرار العمل لمواصلة تطوير وتقوية نظم الضوابط الدولية لنقل المواد الخطرة عبر البحار. وفي هذا الصدد يجري إحراز تقدم مشجع في تنفيذ خطة العمل لسلامة نقل المواد المشعة، التي أقرها مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في آذار/ مارس ٢٠٠٤. ونحث الدول المعنية على مواصلة بذل الجهود في تنفيذ جميع مجالات خطة العمل.

وشهد العام الماضي أيضاً عدداً من الأنشطة في وضع وتنفيذ تدابير لتعزيز سلامة وأمن النقل البحري. وتشيد دول الجماعة الكاريبية بالمنظمة الدولية البحرية على الجهود التي تبذلها، لا سيما الجهود الموجهة لتحسين سيطرة دول العلم. ونحث المنظمة والدول الأعضاء فيها على مواصلة وضع

قواعد تنظيمية لتحسين معايير السلامة للسفن ووضع نظام تعويض فعال في حالة وقوع حوادث.

ونشارك الدول الأخرى في التعبير عن القلق إزاء استمرار حوادث القرصنة والسطو المسلح والتهريب في البحار، وإزاء زيادة مستوى العنف المصاحب لهذه الأنشطة. ونحث جميع الدول على أن تأخذ على محمل الجد هذه الأخطار التي تهدد سلامة النقل البحري، وأن تواصل التعاون مع جميع ذوي المصالح المعنيين، بما في ذلك صناعة الشحن البحري والمجتمعات الساحلية والمجتمع الدولي لمعالجة تلك الشواغل على نحو مناسب.

ونود أيضاً أن نؤكد على أهمية التعاون في تدابير الاعتراض وتدابير الأمن الأخرى للحد من هذه الأنشطة غير المشروعة في البحر الكاريبي. ولا ينبغي أن يقتصر ذلك على الشواغل المتعلقة بتهريب المخدرات وأسلحة الدمار الشامل، بل ينبغي أن يوسع ليشمل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل خطراً كبيراً على استقرار المنطقة. ونحث أيضاً على إيجاد وسائل إبداعية لمساعدة دول الجماعة الكاريبية في جهود الاعتراض التي تبذلها، لا سيما حيازة المعدات والسفن، في ضوء الصعوبات الكبيرة جداً التي تواجهها في الحصول على تمويل ميسر لهذه الأغراض.

وتود دول الجماعة الكاريبية أن تعرب عن تقديرها للعمل المستمر الذي يؤديه برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال برنامج البيئة الكاريبي، الذي يواصل تقديم مساعدة تنسيق التنفيذ الإقليمي لاتفاقية قرطاجنة لحماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى. وقد اتخذنا إجراءات لتنفيذ خطط العمل والتقدم بالعمل في الميادين التي ينصب عليها التركيز، مثل إدارة الشعاب المرجانية والسياحة المستدامة والثقافة البيئية.

ويوجد في المنطقة وعي متزايد بتأثير الملوثات البحرية من مصادر برية، التي يقدّر أنها مسؤولة عن نحو ٨٠ في المائة من جميع الملوثات التي تدخل المحيطات. كما أن مفهوم المناطق البحرية المحمية يلقى مزيداً من الفهم والدعم، مع إعلان عدة مناطق في الإقليم باعتبارها مناطق بحرية محمية. ويبرز تقرير الأمين العام مشكلة الحطام البحري وصلتها بالملوثات من مصادر برية، وكذلك مسألة التلوث الضوضائي. وإننا بالطبع سنفعل كل ما في وسعنا، رهناً بالقيود على مواردنا، للتحقيق في هاتين المسألتين ومعالجتهما، وندعم النداء الموجه للدول في مشروع القرار المعروض علينا لإدماج مسألة الحطام البحري مع إدارة النفايات.

وتوجد حاجة إلى دعم مالي وفني أقوى، وكذلك إلى المزيد من الاستثمار بشروط مواتية لدول الجماعة الكاريبية لتمكينها من إنشاء وتحسين مرافق الاستقبال في موانئها.

وبدأت فعلا آلية الجماعة الكاريبية لمصائد الأسماك الإقليمية، التي أنشئت حديثاً، في تقديم إسهام إيجابي في الجهد التعاوني الذي يبذل لتحسين القدرة في ميدان إدارة مصائد الأسماك في المنطقة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نذكر أنه لا يزال يوجد قدر كبير من القلق من الإصرار على ممارسة أنشطة الصيد غير المشروعة وغير المنظمة في مياه البحر الكاريبي، وهذا يشكل تحدياً لقدرة العاملين في مصائد الأسماك في بلداننا على البقاء اقتصادياً واجتماعياً، ويضعف فعالية إدارة الحفاظ على هذه المصائد. وفي بعض المناطق، تضر هذه الأنشطة بالنظم الإيكولوجية للبحر الكاريبي.

وفي حين أن دول الجماعة الكاريبية أظهرت التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بالمصادقة عليها، فإن قدرتها على تنفيذ أحكام تلك الاتفاقية بفعالية تقيدها الموارد

غير الكافية. وفي هذا الصدد، نطلب من المنظمة الهيدروغرافية الدولية أن تكثف جهودها لبناء القدرة في البلدان النامية لإعداد خرائط ملاحة إلكترونية لتوفير البيانات والمعلومات التي يمكن أن تستخدم في أنشطة مصائد الأسماك وفي مجالات استخدام أخرى، مثل تحديد الحدود البحرية.

وإذ أن هناك العديد من مفاوضات تعيين الحدود المعقدة جدا، التي ينبغي إجراؤها وإكمالها في المنطقة، يلزم قيام تعاون إقليمي أوسع. وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤتمر المعني بترسيم الحدود البحرية في منطقة البحر الكاريبي، بمبادرة من حكومة المكسيك. ويحدونا الأمل أن تستفيد دول منطقتنا من الآلية المنشأة لمساعدة الدول الساحلية في المنطقة على الإعداد لمفاوضات ترسيم الحدود البحرية تمشيا مع أحكام الاتفاقية.

أخيرا، تعرب دول الجماعة الكاريبية عن تقديرها لجميع الشركاء الذين قدموا مساعدة تقنية ومالية إلى دول الجماعة على مر السنين. ونشدد على الحاجة إلى الدعم المتواصل لبناء القدرات لتحقيق التنفيذ الفعال للاتفاقية ولجميع البرامج المرتبطة بذلك في مجال المحيطات وقانون البحار.

السيدة تكاكو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلمت بالانكليزية): بصفة بابوا غينيا الجديدة الرئيس الحالي لمنتدى جزر المحيط الهادئ، يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أستراليا، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجمهورية جزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو، ونيوزيلندا، وبلدي بابوا غينيا الجديدة.

تكتسي المسائل المتعلقة بالمحيطات ومصائد الأسماك وقانون البحار أهمية كبيرة لبلدان منتدى جزر المحيط الهادئ. وإن تاريخنا ومجتمعاتنا وثقافاتنا واقتصاداتنا تعتمد على البحر اعتمادا كبيرا وترتبط به ارتباطا لا ينفصم. ورغم أننا نختلف في بعض المجالات، فإن أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ يتشاطرون مصلحة جماعية قوية وتوحد بيننا في الحيز المحيطي الذي يربطنا. ولدينا دور مشترك بصفتنا أوصياء مشتركين على البحر، ولدينا هدف مشترك يتمثل في إدراك القيمة الضخمة لموارد البحر على الأمد الطويل.

ونلتزم التزاما راسخا بالحفاظ على المحيطات وإدارتها. ويسرنا أن نؤيد مشاريع القرارات قيد النظر اليوم.

لقد أطلق أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ إطار العمل الاستراتيجي المتكامل لمنطقة جزر المحيط الهادئ في اجتماع موريشيوس الدولي في كانون الثاني/يناير من هذا العام. وإننا مسرورون بتلك المبادرة ونتطلع إلى أن نقدم بانتظام ما يستجد من معلومات عن التنفيذ الذي يجري الاضطلاع به على الصعيد الوطني لتحقيق إدارة أفضل وأكثر تكاملا للمحيطات في منطقة جزر المحيط الهادئ.

وفي سياق الإدارة المتكاملة للمحيطات، يرحب أعضاء منتدى المحيط الهادئ بتجديد ولاية عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية المعنية بالمحيطات وقانون البحار. وتركيز العملية الاستشارية غير الرسمية على المسائل المتشابكة وعلى المسائل العملية المتعلقة بالمحيطات يسهم مساهمة قيمة في المناقشة السنوية عن المحيطات.

إننا نعتبر المشاركة الواسعة في الوقت الحاضر في العملية الاستشارية غير الرسمية، بما في ذلك من جانب المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، مشاركة هامة تكفل إجراء مناقشة غنية ومدروسة. وقد جلبت مشاركة المجتمع المدني في مناقشات الأمم المتحدة بشأن مسألتي المحيطات ومصايد الأسماك منظورات جديدة وأبرزت التحديات الجديدة التي تواجهها الدول في مواقفها.

ونتطلع إلى المساهمة المثمرة والموزونة لذلك الحوار. ونتطلع أيضا إلى التحسينات المستمرة في أداء العملية الاستشارية غير الرسمية.

إن المناقشة السنوية التي تجرى بشأن المحيطات وقانون البحار والقرارات التي تتخذ بشأنها هامة ويجب أن تستمر. وإننا ننظر إليها كجزء من التعزيز الجاري لإدارة المحيطات. ونعتقد أن منظور المحيط الهادئ الفريد ذاك يجب أن يدمج في تلك العملية وأن ينعكس فيها. غير أن المشاركة في قائمة الأمم المتحدة للمفاوضات والمشاورات بأكملها تمثل تحديا مستمرا للدول الأصغر. ويسرنا أن الجمعية العامة، في مشروع قرار هذا العام عن المحيطات وقانون البحار، تناولت مشكلة توقيت النظر في الشكاوى بصورة محددة. ونؤيد أيضا تقييد الإطار الزمني للمفاوضات في العام المقبل بأربعة أسابيع. ويشجع أعضاء منتدى المحيط الهادئ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على بذل قصارى جهدها لكفالة استخدام الوقت المخصص بكفاءة وفعالية.

ونلاحظ أيضا أن مشاريع القرارات عن المحيطات ومصايد الأسماك أصبحت أطول. ولئن كان جيدا أن تنشط المناقشات بشأن تلك المسائل، فالشيء نفسه لا ينطبق على القرارات. إذ كلما طالت القرارات فقدت قدرا أكبر من أثرها. ونشجع الدول الأعضاء على البحث عن سبل ابتكارية لكفالة أن تظل مشاريع القرارات موجزة تعبر بصورة بارزة عن الشواغل الحالية المتعلقة بالمحيطات.

ونحن، الأعضاء الـ ١٤ في منتدى جزر المحيط الهادئ، نؤيد إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية غير الرسمي المعني بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، الذي سيجتمع في شباط/فبراير ٢٠٠٦. ويتصف كامل الطيف المتنوع للمسائل التي تقع ضمن ولاية الفريق العامل بأهمية كبيرة بالنسبة لنا. ويحدونا الأمل أن يساعدنا الاجتماع في تحديد السبل التي يمكن للمجتمع الدولي أن يعمل بها لتحسين الحفاظ على التنوع البيولوجي للمحيطات وإدارتها.

وكما قلنا من قبل، ينتمي أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ إلى منطقة تتمتع بتركيز كبير من النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة، بما في ذلك الشعاب المرجانية والجبال البحرية تحت سطح البحر. وإننا ندرك تماما ضرورة الاضطلاع بإجراءات عاجلة للحد من تأثير ممارسات صيد الأسماك المدمرة وإدارته، بما في ذلك شباك الصيد التي تجر في قاع البحار والتي تسفر عن آثار ضارة على النظام الإيكولوجي البحري الضعيف، وندعم بحزم تلك التدابير. ونشعر بقلق كبير حيال التدمير الناجم عن تلك الأنشطة. وفي البلاغ الصادر في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، عن منتدى جزر المحيط الهادئ، نوّه قادة المنتدى بالدعوة إلى وقف اختياري للصيد بالشباك التي تجر في قاع البحار وإلى وضع إطار قانوني لإدارة أساليب الصيد تلك لحماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار. ويشعر قادة المنتدى بقلق كبير إزاء المشكلة واتفقوا على وضع إطار قانوني مناسب والنظر فيه في عام ٢٠٠٦، وهم يفكرون أيضا في وضع إطار قانوني مناسب ضمن إقليمنا لمعالجة ذلك القلق.

ولا يزال أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ ينظرون بقلق إلى صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم نظرا لصلته الوثيقة بمسائل إدارة أعالي البحار، ونعتبره أحد أكبر التحديات المستقبلية لاستدامة مواردنا البحرية الإقليمية ولبيئتنا. ولئن كان نطاق الجهود الهامة المبذولة يتوسع بأشكال شتى لمعالجة المشاكل الناجمة عن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، نعتقد أننا يجب أن نفعل المزيد. ومن الضروري إجراء مزيد من الدراسة عن الإدارة العامة لأعالي البحار إذا ما أردنا المضي

بالمسألة قدما. ولا نزال نحث شركاءنا على التعاون معنا لبلوغ تلك الغاية.

ونرحب باستعراض اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية. ونشجع، تحديدا، على مشاركة أكبر في الاتفاق وعلى التنفيذ الفعال له.

وننوه بالعمل الهام الذي تضطلع به لجنة حدود الجرف القاري. وفي السنة الماضية، اضطلعت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بجهود قيمة للغاية في مجال بناء القدرات في منطقة المحيط الهادئ فيما يتصل بعمل اللجنة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نوضح التحديات المتواصلة التي تواجهها الدول الجذرية الصغيرة النامية في إعدادها للتقارير التي تقدمها إلى اللجنة.

ويرحب الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ بتركيز الاهتمام هذا العام على الاحتياجات الخاصة بالدول الجذرية الصغيرة النامية فيما يتعلق باستخدام وتطوير مصائد الأسماك داخل نطاق ولاياتها.

وقد أظهر محفل البلدان الأعضاء في جزر المحيط الهادئ قدرة قيادية في مجال حفظ وإدارة الموارد الغنية لمحيطات العالم. وما برحنا نتطلع إلى العمل مع الآخرين تجاه التوصل إلى هذا الهدف المشترك.

وفي الختام، نشكر المنسقين للطريقة الفعالة التي أداروا بها المفاوضات، كما نشكر جميع موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار عن دعمهم القيّم للغاية.

السيد نافوتي (فيجي) (تكلم بالانكليزية): تؤيد فيجي البيان الذي أدلى به ممثل بابوا غينيا الجديدة باسم محفل جزر المحيط الهادئ.

يعتمد مستقبل كوكبنا وأمننا على الفهم العميق للعمليات المتصلة بالمحيط والتفاعل بينها. وهذا الفهم هو مبعث إيماننا الدائم بالمحيط الهادئ، وهو ما كفل وجودنا المستديم في قارتنا المائية منذ زمن سحيق.

ونحن نشكر الأمين العام على تقاريره الصادرة عن هذا البند من جدول الأعمال ونشيد بموظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على ما يقدمونه من مساعدة مستمرة في المسائل التي تتعلق بالمحيطات وقانون البحار. وتقدر فيجي أيضا مساهمة وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، والمنظمات غير الحكومية والجماعات المهتمة، التي ما برحت تساهم في ضمان أن تظل علاقتنا بالبحار ومواردها علاقة توفر فوائد مشتركة دائمة للبشرية جمعاء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ساردنبرغ (البرازيل).

وفيجي، شأنها شأن الآخرين، تدرك الاعتماد المتبادل بين مصائد الأسماك والأمن الغذائي وأهمية هاتين المسألتين لتحقيق الأهداف الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ورفاه ومعيشة العاملين في مصائد الأسماك من الأفراد والعائلات. وتشكل مراكز صيد الأسماك الريفية، التي أنشئت اعترافا بهذه الحقيقة، جزءا من برنامج إنمائي جار حاليا يهدف إلى تسهيل وصول صيادينا المحليين إلى الأسواق بشكل أفضل. وهناك مبادرتان أخريان لتحقيق هذه الغاية، هما بيع الثلج، وبرامج المعونات الجارية لمساعدة الصيادين المقيمين في الريف بتوفير تمويل يتراوح بين الثلث والثلثين من المبالغ اللازمة لشراء القوارب والمحركات.

وبغية التوافق مع المبدأ المقبول عالميا بشأن الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وضعت الوزارة المسؤولة في فيجي عن مصائد الأسماك لنفسها أربع نتائج أساسية تستهدف تحقيقها وهي: الاستخدام المستدام لجميع منتجات مصائد الأسماك؛ إيجاد سبل للعيش من خلال تنمية المشاريع التجارية الصغيرة والصغيرة جدا ودعم سبل العيش للمجتمعات المحلية

من خلال التصدير التنافسي والأمن الغذائي المتسم بالكفاءة؛ وتشجيع مشاركة الجميع على قدم المساواة في المجالات ذات الأولوية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

وستظل حكومة فيجي تعتبر تخصيص أموال أو موارد لمصائد الأسماك إنفاقا في المجال الصحيح، وخاصة لأن استثمار ٥,٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ قد در عائدا على الاقتصاد المحلي قدره ٣٤٧ مليون دولار في نفس العام.

ويمثل اعتراف الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/60/63 بأن مفهوم النهج الوقائي قد لقي اعترافا واسع النطاق وأن زيادة اعتماد المناطق البحرية المحمية وسيلة هامة لحفظ مصائد الأسماك وإدارتها وهي تمثل في الواقع تطورا محمودا ومشجعا. ولقد ظللنا نعمل مع المنظمات الأخرى على إنشاء مناطق بحرية محمية في فيجي. وفي بداية هذا الشهر منح الصندوق العالمي للطبيعة فيجي جائزته للريادة، إشادة منه بالتزامنا بالحفظ والتنمية المستدامة.

وتتفهم فيجي أيضا أهمية التفاعل بين أنشطة صيد الأسماك والنظم الإيكولوجية، وخاصة فيما يتعلق بآثارها الطويلة الأجل، بما في ذلك الآثار السلبية المتمثلة في إزالة أنواع عديدة من البيئة البحرية. وفي سبيل ذلك الهدف، وعلى الرغم من أن صادرات سمك التونة تمثل ما يقرب من ٩٤ في المائة من كل عائدات تصدير الأسماك، خفضت فيجي عدد تصاريح صيد التونة التي تصدرها سنويا من ١٠٣ تصريح في عام ٢٠٠٢ إلى ٧٢ تصريحا في عام ٢٠٠٥.

وعلاوة على ذلك، ننظر الآن في جدوى إعلان كل أرخبيل فيجي ومياهها الإقليمية منطقة محمية، وتقييد استخدام الخيوط الطويلة والشباك العائمة في صيد الأسماك وتحسين رياضة الصيد في إطار مصائد الأسماك الترويحية كبديل ناجع.

وإن النظم الإيكولوجية للشُعب المرجانية ثروات نفيسة للجنس البشري. فهي تدعم أكثر المجتمعات المحلية البحرية والمناظر البحرية الجميلة تنوعا على كوكب الأرض، وهي توفر هياكل لصد الأمواج وموارد للمجتمعات المحلية، ولمصائد الأسماك، والسياحة. ويصدق ذلك على فيجي. ومما يحزننا أن نلاحظ أن الشُعب المرجانية تتعرض الآن لخطر شديد يهددها بالانهيار نتيجة الإفراط في الصيد والبناء في المناطق الساحلية، الذي يشمل التجريف، ومدافن القمامة، والمجاري المائية، علاوة على تغير المناخ. وهذه الأنشطة تعمل متضافرة على إجهاد الشُعب المرجانية مما يؤدي إلى ابيضاض لونها بشدة وزوالها بشكل مكثف.

وتلاحظ فيجي الحاجة إلى إدماج إدارة الشُعب المرجانية إدارة مستدامة في نطاق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ونحن نؤيد المبادرة الدولية للشُعب المرجانية ونقدر العمل الذي اضطُلع به في إطار ولاية جاكارتا المعنية بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي. ويجدر الترحيب بالمبادرات المحلية لحفظ الشعب المرجانية التي تنفذ في فيجي، وفي غيرها من أنحاء العالم من قبل منظمات مستقلة ودولية، مثل صندوق كاي الاستئماني للشُعب المرجانية الذي ترعاه المملكة المتحدة، وهو واحد من مبادرات عديدة، جديرة أيضا بالتقدير. ونحن ندلي بهذه الملاحظات لمعرفتنا التامة بأن الشُعب المرجانية تضيف قيمة اقتصادية إلى صناعة السياحة في بلدنا.

ولا يمكن فرض التنظيمات المتعلقة بالمحميات والحفظ والتنمية المستدامة وتخفيض تصاريح الصيد، وهلم جرا بدون التعاون والالتزام من جانب جيراننا الأقربين والأبعدين أيضا. ويقتضي ذلك أيضا تغييرا في مواقف رجال الأعمال عديمي

الضمائر الذين لا يفكرون في الأضرار التي تتحملها البحار وينصب كل تركيزهم على تحقيق الربح.

والتعاون الدولي ضرورة حيوية لنجاح تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وسيؤدي استمرار الشراكة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية إلى تحسين فهمنا لعمليات المحيطات ويكفل صيانة مواردها ليتمتع بها أبناؤنا. وتقدر فيجي الجهود التعاونية التي تبذلها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في سبيل هذه الشراكة وتشجيع تبادل المعلومات العلمية فيما بينها لما فيه صالحنا العام. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للمشاركة القيمة من وكالات مصائد الأسماك التابعة لمحفل جزر المحيط الهادئ وغيرها من منظمات المحيطات ومصائد الأسماك في المحيط الهادئ لما تقدمه من نصائح للحكومات في منطقتنا بشأن الأمور المتعلقة بالمحيطات ومصائد الأسماك.

وفي حين أن كثيرا من الدول الجزرية الصغيرة النامية قد أدمجت إدارة الموارد الساحلية والبحرية في الاستراتيجيات الأوسع نطاقا لإدارة المحيطات منذ دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ، فإن تنفيذ الاتفاقية ما زالت تعوقه القيود المالية وانعدام الخبرة. وتقدر فيجي، وستظل تقدر جميع مبادرات بناء القدرة والمساعدات المقدمة من الدول الأعضاء، ومن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها، التي تركز على استدامة وتنمية قدراتنا الوطنية.

وتدرك فيجي جميع التزاماتها بموجب الاتفاقية، لا سيما الالتزامات المتعلقة بحدود الجرف القاري. وقد ساعدت أول حلقة عمل إقليمية معنية بالجرف القاري – عقدت في فيجي في وقت سابق من هذا العام ونظمتها شُعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، ولجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية، وأمانة الكومنولث – على زيادة معرفة ومهارات قومنا وتكوين فهم متعمق لكل الإجراء اللازم لإعداد البيانات الفنية والعلمية وتقديمها. إضافة إلى ذلك، يتعين إضافة ميادين خبرة فنية مختلفة لإعداد البيانات تتماشى مع المتطلبات الفنية والعلمية للمادة ٧٦ ووفقا للمبادئ التوجيهية التي أعدتها لجنة حدود الجرف القاري. ولذلك نحن ممتنون حقا.

ونكرر الإعراب عما يساورنا من قلق بشأن عدم كفاية المعلومات العلمية عن الأثر المدمر لممارسات الصيد في أعماق البحار على البيئة، وبشكل خاص، صيد الأسماك باستخدام شبكات الصيد التي تجر على قيعان البحار. وأحاط زعماء جزر المحيط الهادئ علما باقتراح تقدمت به جمهورية بالاو بوقف مؤقت للصيد في أعماق البحار باستعمال الشباك الجرافة، ووضع إطار قانوني لإدارة تلك الطريقة من طرق صيد الأسماك بهدف حماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار، ووافقوا على وضع إطار قانوني لينظر فيه منتدى جزر المحيط الهادئ عام ٢٠٠٦. وكُلفت وكالة مصائد منتدى جزر المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ بتنفيذ ذلك القرار. ونحن نراقب التطورات الأخرى في هذا المجال باهتمام شديد.

وترحب فيجي بقرار مواصلة عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار للسنوات الثلاث المقبلة. وقد وجدنا ذلك المنتدى مفيدا دائما ونتطلع إلى مواصلة مشاركتنا فيه. وننوه بجميع المندوبين الذين عملوا بتعاون للانتهاء من صياغة مشاريع قرارات خاصة هذه الجلسة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار واستدامة مصائد الأسماك. ونؤيد محتوى مشاريع القرارات تلك ونوصي باعتمادها.

لقد ظل البحر يوفر لنا دائما الطعام أودنا، والطرق البحرية لتسهيل تجارتنا، والمعادن لإمدادنا بالطاقة، والأدوية

لمعالجة العديد من الأمراض، وخندقا مائيا طبيعيا يحد من نزوعنا إلى الحروب. لكن السؤال الذي يجب علينا جميعا أن نجد له جوابا جماعيا هو: إلى متى سيبقى هذا الإرث المشترك للبشرية عطوفا بنا؟ لقد ظللنا نجادل دائما بأن البحر يستطيع العيش من دوننا لكننا لا نستطيع العيش من دونه.

السيد رودريغيس زهار (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نشكر منسقي مشروعي القرارين، السيد ماركوس أليدا، والسيدة هولي كولر. كما نشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على تقاريرها المتنوعة وعلى وضع برامج متنوعة لبناء القدرات لفائدة البلدان النامية.

مما لا شك فيه أنه أحرز تقدم. لكن، للأسف، ما زلنا نرى إشارات عن تدهور حالة البيئة البحرية وعن فشل الدول في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالنظام القانوني الدولي لقانون البحار. وفي هذا الصدد، نعتقد أن التعاون والتنسيق على جميع المستويات، وإنشاء جهات تنسيق شاملة متعددة التخصصات لتنفيذ السياسات المتعلقة بالمحيطات والاعتراف بالولاية القضائية للأجهزة القضائية المختصة في إيجاد حلول سلمية للتراعات، سيضمن فعالية الأدوات القانونية والفنية والسياسية الموجودة تحت تصرفنا، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

ومن الأدوات الفنية التي تتطلب أن نضعها ضمن أولويات اهتماماتنا نهج النظام الإيكولوجي في إدارة المحيطات. ولهذا السبب، نرحب بتركيز الاجتماع القادم لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار على ذلك الموضوع. ومن الضروري التوصل إلى توافق آراء دولي بشأن طبيعة تلك الأداة ونطاقها وتطبيقها على مختلف القطاعات، مثل إدارة مصائد الأسماك.

وفي هذا الصدد، نشير إلى أنه رغم اختيار موضوع واحد للاجتماع القادم للعملية الاستشارية، ترى المكسيك ضرورة اختيار المواضيع بحسب طبيعتها ومدى تعقيدها ونطاقها. وينبغي أن يكون قرار تناول موضوع واحد حالة استثنائية.

وتنوه المكسيك بالعمل القيِّم الذي تقوم به لجنة حدود الجرف القاري. ونعرب عن قلقنا إزاء الآثار التي ستتركها الزيادة الكبيرة في حجم عملها على الجانب اللوجستي في المستقبل المنظور. وينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية أن تفكر في الخيارات المتاحة للتغلب على المشاكل التي يسببها حجم العمل الإضافي.

وترى المكسيك أن من الأهمية بمكان لمشروع النظم المتعلقة بالتنقيب عن الكبريتيدات المؤلفة من عدة معادن وقشور الحديد المغنسيومي الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة؛ الذي يجري التفاوض بشأنه في السلطة الدولية لقاع البحار، أن يعكس مبادئ القانون الدولي الحديث، خاصة مبادئ القانون الدولي البيئي، بهدف إنشاء نظام موضوعي يتعلق بالمسؤولية عن الضرر الذي يصيب البيئة البحرية في المنطقة. ونعتقد أنه من الضروري أن تنظر السلطة في إمكانية تغيير مواعيد اجتماعاتها بغية زيادة عدد الحاضرين في اجتماع كينغستون. ومن الضروري مواصلة عقد الاجتماعات في مقر السلطة.

وتجدد المكسيك تأكيدها على أهمية تعزيز القدرة على إعداد خرائط ملاحية يعتمد عليها وتضمن سلامة الملاحة وحماية البيئة، لا سيما النظم الإيكولوجية الهشة، كالشعاب المرجانية. ومن الضروري للمؤسسات التمويلية أن توفر الموارد اللازمة للانتقال إلى الخرائط الملاحية الإلكترونية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لحماية حقوق الإنسان فيما يتعلق بالبحارة، خاصة بسبب الانتهاكات المتكررة لحقهم في مراعاة الأصول القانونية. ولذلك، يجب احترام أحكام الاتفاقية المتعلقة بالإطلاق الفوري للسفن وأطقمها، وفرض عقوبات على السفن الأجنبية التي تلوث البيئة البحرية، والحقوق المعترف بها للمتهمين.

وفيما يتعلق بالنقل البحري للمواد المشعة وغياب النظم الكافية لتحديد المسؤولية والتعويضات في حالة الحوادث، نتفق مع رأي الجماعة الكاريبية القائل بضرورة اتخاذ خطوات أكثر فعالية لتخفيف قلق الدول الجزرية الصغيرة وغيرها من الدول الساحلية، مع اعترافنا في الوقت نفسه بالتقدم المحرز في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أما فيما يخص حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة خارج نطاق الولاية الوطنية، فنحن نتطلع إلى رؤية نتائج جهود الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية، الذي سيجتمع في شباط/فبراير المقبل. ونعتقد أن جميع المسائل التي تندرج ضمن ولاية الفريق العامل ينبغي أن تدرس دراسة وافية. إضافة إلى ذلك، نود التأكيد على أنه، وفقا للقرار ٥٩/٢٥، ينبغي ألا يستأنف النظر حتى الخريف المقبل في أي مسائل جوهرية ترتبط بأثر شبكات الصيد التي تجر على قيعان البحار العميقة على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

وترى المكسيك أهمية مشاركة الدول غير الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥ على قدم المساواة في مؤتمر الاستعراض الخاص بالاتفاق وفي عمليه التحضير له. وينبغي للنظام الداخلي للمؤتمر أن يراعي تماما المادة ٣٦ من الاتفاق بالسماح للمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بالمشاركة فيه بصفة مراقبين. والاستماع إلى شواغل الدول غير الأطراف هو الطريقة الوحيدة لتحقيق عالمية الاتفاق.

ومما لا شك فيه أن التجارة الدولية المسؤولة أساسية لضمان إسهام صيد الأسماك في التنمية المستدامة. والنظم المقترحة لإصدار الشهادات والوسم بالعلامات الإيكولوجية أساسية لتحقيق ذلك الهدف، شريطة تطابقها مع القانون الدولي. وثمة حاجة لتمكين الجميع، دون تمييز، من فرص الوصول الفعلي إلى الأسواق. كما يجب القضاء على الحواجز التجارية الخفية غير الضرورية وتشويه التجارة، وذلك وفقا للمبادئ الواردة في مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية. وتود المكسيك أن تؤكد أنها تفسر الإشارة إلى المناطق البحرية المحمية في الفقرة ٧٥ من مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك على أنها تشير إلى المناطق التي تخدم أغراض الحماية والحفظ في إدارة مصائد الأسماك، اتساقاً مع الفقرات من ١٠٠ إلى ١٠٣ من تقرير الدورة السادسة والعشرين للجنة مصائد الأسماك التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. والقانون المكسيكي يشمل هذا المعنى.

وتولي المكسيك أهمية خاصة لموضوع بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية. ولذلك، نشيد بتنويه مشروع القرار بشأن استدامة مصائد الأسماك إلى أهمية بناء القدرات في مساعدة البلدان النامية على المشاركة في الصيد في أعالي البحار. وبالمثل، تؤمن المكسيك بأهمية بناء القدرات والتعاون على المستوى الإقليمي. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، ما فتئت المكسيك توفر الموارد المالية لصندوق المساعدة المنبثق عن المؤتمر الكاريبي لتعيين الحدود البحرية.

وفي هذا الإطار، نعرب عن سعادتنا لانتخاب جامايكا رئيساً للمؤتمر مؤخراً. وفضلاً عن ذلك، ترى المكسيك أنه لا بد أن تكون هناك آليات تقنية متخصصة

قادرة على معالجة المشاكل المتعلقة بالمحيطات من خلال التنسيق بين العناصر المختلفة. ولذلك، نؤيد إنشاء شبكة المحيطات والمناطق الساحلية التابعة للأمم المتحدة، التي ينبغي أن يُعمم ما تتوصل إليه من نتائج على جميع الدول، على أن تأخذ آراء الدول الأعضاء بعين الاعتبار في مداولاتها، وخاصة في إطار عمل أفرقة العمل.

ويسعدنا أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن إطلاق مرحلة البدء في عملية الإبلاغ والتقييم المنتظمين لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية، حيث يجب أن يكون ثمة مشاركة كبيرة من البلدان النامية في فريق الخبراء الذي ستشكله الوكالات التي ستقود تلك المرحلة. ونرحب بدعوة الجمعية العامة لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى المشاركة في هذا العمل. ومع ذلك، نود أن نسترعي الانتباه إلى أنه في المراحل اللاحقة للعملية، ينبغي لنا النظر في أي الوكالات التي يتعين أن تتولى المهمة.

إن نطاق وتنوع المواضيع التي يشملها مشروعا القرارين لدليل واضح على الأهمية الاستراتيجية لشؤون المحيطات على الصعيد العالمي في السنوات الأخيرة. والإنتاجية المستمرة للمحيطات تتوقف على ما إذا كان المجتمع الدولي يستخدمها على نحو مستدام، الأمر الذي يتطلب منا اعترافاً ملائماً بأن مشاكل المحيطات ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً ويجب معالجتها ككل.

وإزاء التحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي بشأن المحيطات في الوقت الحاضر، وفي الماضي، ما زالت اتفاقية قانون البحار توفر الإطار القانوني والبؤرة التي تجمع كل الأنشطة في المحيطات.

السيد شعباني (تونس) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أغتنم الفرصة لكي أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقاريره الوافية عن مصائد الأسماك والمحيطات وقانون البحار. كما أود أن أشكر منسق المشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع القرارات المعروضة علينا، وكذلك شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على إسهاماتها المستمرة والتزامها بنجاح عملنا.

نود أن نغتنم هذه الفرصة أيضاً للتنويه بدور وعمل المؤسسات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار: السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري.

والعام القادم سيكون عاماً هاماً بالنسبة للمحيطات وقانون البحار، وخاصة مع تدشين عملية إنشاء إطار قانوني دولي عالمي يحكم الموارد البيولوجية في المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وفي العام القادم، سنشهد أيضاً انعقاد مؤتمر استعراض اتفاق عام ١٩٩٥ بشأن إدارة وحفظ الأرصدة السمكية المُكَمِّل لاتفاقية خليج مونتيغو.

والمناقشة الحالية ومشاريع القرارات المعروضة علينا تؤكد التزام الجمعية العامة بالقضايا المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في سياق يتسم بالخوف من العواقب الخطيرة لتدهور النظم الإيكولوجية البحرية والاستغلال المفرط للموارد البيولوجية البحرية على الأجيال المقبلة.

وكما يتبين من نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة، ثمة إدراك متزايد لأهمية المحيطات والبحار للنظم الإيكولوجية ذات القاعدة البرية، إذ أنها تقوم بدور بالغ الأهمية في كفالة الأمن الغذائي العالمي – وخاصة في البلدان النامية – من خلال المحافظة على الازدهار الاقتصادي والإسهام في رفاه أجيال الحاضر والمستقبل.

إننا نؤمن بأن على الجمعية العامة أن تضطلع بدور في حماية وضمان الاستخدام المستدام لمصائد الأسماك، لا سيما من خلال إدارة البرامج التي تضعها الهيئات والمؤسسات المتخصصة وتنسيقها وتوجيهها.

وفي هذا الإطار، تتابع بلادي باهتمام الجهود الرامية إلى تحقيق وقف اختياري للصيد باستخدام الشباك الجرافة في أعماق البحار. ومع ذلك، ترى بلادي أنه ينبغي التحكم في مصائد الأسماك الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية في البحار المغلقة جزئياً، مثل البحر الأبيض المتوسط، وذلك في إطار المنظمات الإقليمية لمصائد الأسماك على أساس العمل والدراسات التي تجريها تلك الهيئات.

وعلى هذا، فإننا نؤيد القرار الذي اتخذته بالإجماع اللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والذي يمنع الصيد بالشباك الجرافة في أعالي البحار التي يزيد عمق البحر فيها على ١٠٠٠ متر. فحماية البيئة البحرية ومواردها والمحافظة عليها شاغل دائم لتونس، البلد الساحلي النامي الذي تتاخم مياهه الإقليمية أعالي البحار.

وفي هذا الإطار، اعتمدت تونس في حزيران/يونيه الماضي قانوناً ينشئ منطقة اقتصادية خالصة على شواطئها، اتساقاً مع الأحكام ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واقتداء بإعلانات مماثلة صدرت عن بلدان عديدة في المنطقة. وسوف نعين الحدود الخارجية لتلك المنطقة، عند الاقتضاء، من خلال العمل المشترك مع الدول المجاورة المعنية.

وبإنشاء نظام لاستغلال قاع البحار في المناطق الواقعة خارج نطاق الولايات الوطنية بما يكفل تقاسماً عادلاً للموارد، إنما تعبر الاتفاقية عن الرغبة في إقامة نظام اقتصادي دولي عادل للتحكم في المحيطات. ومفهوم التراث المشترك للبشرية كما تعبر عنه الاتفاقية يترجم آمال البلدان النامية في عالم قائم على السلام والعدل والتضامن والتقدم للجميع.

ولذلك، بينما نتفهم الأسباب المقدمة لإعادة النظر في بعض جوانب النظام كما وردت في الاتفاقية، بما في ذلك مواءمتها مع الحقائق الاقتصادية والسياسية الحالية، تؤكد تونس حرص البلدان النامية على الحفاظ على روح الاتفاقية.

وعليه، فإننا نتطلع إلى بدء عمل الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية المخصص، الذي تنصب ولايته على دراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية القضائية واستخدامها على نحو مستدام.

السيد شين كاك – سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يشكر وفدي الأمين العام على تقريره الشامل والمفيد عن المحيطات وقانون البحار (A/60/63). ونشيد أيضاً بالسيد فلاديمير غوليتسين، مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، وموظفيه على عملهم المتفاني ومساعدتهم القيمة للغاية للدول الأعضاء. أخيراً، نود أن نتقدم بالشكر للسيد ماركوس لورينسو دي أليدا، ممثل البرازيل، والسيدة هولي كولر، ممثلة الولايات المتحدة، على ما قاما به من عمل في تنسيق مشروعي القرارين المعروضين علينا.

حالياً، يبلغ عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٤٩ دولة، في حين أن عدد الدول الأطراف في الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية وصل إلى ١٢٢ دولة. ونظراً للدور المحوري للاتفاقية، بوصفها الإطار القانوني العالمي لإدارة المحيطات والبحار، من المهم أن تؤدى جميع الأنشطة المضطلع بها في المحيطات والبحار ضمن هذا الإطار، ومن المهم أيضاً الحفاظ على سلامة الاتفاقية. ونحن نشارك الدول الأخرى في حث

الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية والاتفاق بعد على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن.

وقد أدت السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري أدواراً هامة، بوصفها آليات لتنفيذ الاتفاقية. وما فتئت جمهورية كوريا تشارك بنشاط في أنشطة هذه الآليات وستواصل هذه المشاركة. ونظراً لأن مشروع القرار الشامل يشجع جميع الدول الأطراف في الاتفاقية على حضور دورات السلطة الدولية لقاع البحار، ينبغي ضمان مشاركة أوسع.

إن المحيطات والبحار لا غنى عنها لرفاه الإنسانية، فهي توفر موارد بحرية حية وغير حية ووسيلة مهمة للنقل. إلا أن أمن النقل البحري، للأسف، يمثل شاغلاً جدياً لدول بحرية عديدة. وعلى وجه الخصوص، تتطلب القرصنة والسطو المسلح في البحار يقظة على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية. ولاستئصال آفة القرصنة والسطو المسلح على السفن، التي تبتلى بها حالياً مياه جنوب شرق آسيا، اعتمد ١٦ بلداً اتفاق تعاون إقليمي بشأن مكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن في آسيا. وبما أن جمهورية كوريا من بين هذه البلدان الستة عشر، فإنها تعمل على استكمال العملية المحلية للتوقيع على الاتفاق والدفع إلى الأمام لدخوله حيز النفاذ في وقت مبكر.

وتطوير علوم وتكنولوجيا البحار مهم جداً لتوفير البيانات والأدلة لتمكين المجتمع الدولي من الاستفادة من موارده على أكمل وجه لاتخاذ التدابير الضرورية. وفي هذا الصدد، يشدد وفدي على أهمية التعاون العلمي والفني في شؤون المحيطات، بما في ذلك تبادل المعلومات وأنشطة البحوث البحرية المشتركة أيضاً.

ولتحقيق الحفاظ على الموارد البحرية الحية وإدارتها واستدامتها، يجب أن تتعاون الدول لمنع أنشطة الصيد غير القانونية وغير المبلغ عنها وغير المنظمة، وردعها أو القضاء عليها. وفي تعزيز هذا التعاون، ينبغي أن يحدد المجتمع الدولي الأولويات للإجراءات التي يجب اتخاذها.

وقد أنشأت جمهورية كوريا إطاراً لمنع تشغيل السفن غير المستوفية للمعايير وممارسة سيطرة فعالة على السفن التي ترفع علمها لمنعها من ممارسة أنشطة الصيد غير المشروعة وغير المبلغ عنها وغير المنظمة أو ردعها عنها. ونحن نمتثل بإخلاص لخطة العمل الدولية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة لمكافحة أنشطة الصيد غير المشروعة وغير المبلغ عنها وغير المنظمة. وسنواصل العمل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، مثل منظمة الأغذية والزراعة، وجميع منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية لتحقيق ممارسة صيد الأسماك بمسؤولية. وتواصل جمهورية كوريا أيضاً تطبيق تدابير لحماية البيئة البحرية لمنع حدوث التلوث من السفن والمصادر البرية، أو تخفيضه.

عقدت عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية المعنية بالمحيطات وقانون البحار اجتماعها السادس هذا العام. ومن المواضيع التي ناقشتها موضوع مصائد الأسماك الهام للغاية وإسهامها في التنمية المستدامة. والعملية الاستشارية غير الرسمية، التي ستبدأ في العام القادم دورتها الثالثة التي مدتها ثلاث سنوات، ينبغي أن تحتفظ بأهميتها وفائدتها وطابعها الشامل والمفتوح باب العضوية.

والتعاون والتنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها والهيئات الأخرى المرتبطة بالاتفاقات الدولية ضروريان لإدارة المسائل البحرية بفعالية. وفي هذا الصدد، نتوقع أن تواصل شبكة المحيطات والمناطق الساحلية تعزيز أعمالها.

لقد أظهرت سونامي المحيط الهندي بوضوح وجود حاجة شديدة إلى إنشاء نظام للإنذار المبكر والتصدي بسرعة

لهذه الكوارث. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يتعاون المجتمع الدولي في بناء القدرة لمساعدة البلدان النامية على تقوية بناها الأساسية المتعلقة بالمحيطات. وتقوم جمهورية كوريا بدورها في تعزيز التعاون الدولي بنقل التكنولوجيا البحرية إلى البلدان النامية من خلال برامج الوكالة الكورية للتعاون الدولي للتمويل والتدريب.

في الختام، منذ مدة طويلة والمجتمع الدولي يتعاون لإيجاد أرضية مشتركة لضمان سلامة النقل في البحار واستخدامها وإدارة مواردها على نحو مستدام. والأمم المتحدة محفل حيوي يمكِّن الدول من المشاركة في حوار بناء بشأن هذه المسائل الهامة. وستواصل جمهورية كوريا، بوصفها دولة بحرية تتصرف بمسؤولية، المشاركة بنشاط في العملية المستمرة لضمان إدارة المحيطات والبحار إدارة سليمة.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): تؤيد نيوزيلندا بقوة البيان الذي قدمه ممثل بابوا غينيا الجديدة باسم دول منتدى جزر المحيط الهادئ، الذي تنتمي نيوزيلندا إلى عضويته.

ويسر نيوزيلندا أن تشارك ثانية في تقديم كلا مشروعي القرارين المتعلقين بالمحيطات ومصائد الأسماك المستدامة. ونود أن نضيف إلى المناقشة بعض الملاحظات الخاصة بنا.

نعلم جميعاً أن عام ٢٠٠٦ سيكون عاماً حافلاً بالعمل المتعلق بالمحيطات وقانون البحار. إذ تعالج الدول مسائل هامة تتعلق بجميع شؤون المحيطات، مثل التنوع الحيوي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، واستعراض فعالية اتفاق الأمم المتحدة المتعلق بالأرصدة السمكية، المعقود في عام ١٩٩٥، وتنفيذ الإجراءات التي دعت إليها الجمعية العامة العام الماضي في قرارها ٥٩/٢٥، المتعلقة بالنظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

وفي شباط/فبراير العام القادم، سيجتمع فريق عامل مخصص مفتوح العضوية لمناقشة قضايا معقدة تتعلق بالحفاظ على التنوع الحيوي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، واستخدام هذا التنوع الحيوي على نحو مستدام. ومن الواضح لنا أنه يجب عمل المزيد لحماية التنوع الحيوي البحري في هذه المناطق. وتتطلع نيوزيلندا إلى أن تتاح الفرصة، تحت رعاية الجمعية العامة، لمناقشة النطاق الكامل للمسائل التي تظهر في إطار ولاية الفريق العامل والبدء في النظر في الآليات الضرورية لضمان توفير الحماية المناسبة، في الأجل الطويل، للتنوع الحيوي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. وتؤكد نيوزيلندا مجدداً استعدادها للمشاركة الجادة مع الآخرين في معالجة القضايا الهامة لتعزيز حماية البيئة البحرية.

ونيوزيلندا مؤيد قوي لاتفاق الأمم المتحدة المتعلق بالأرصدة السمكية، وتحث على المشاركة الواسعة في مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في العام القادم لتقييم فعالية الاتفاق في تأمين حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وتشجع نيوزيلندا بقوة التطبيق السليم لاتفاق المبادئ العامة المتعلق بالأرصدة السمكية المتفرقة في أعالي البحار.

وترحب نيوزيلندا بحرارة بتجديد ولاية العملية الاستشارية غير الرسمية. ولا نزال نعتقد أن هذا المحفل يوفر فرصة لا غنى عنها لإجراء مناقشة متكاملة لقضايا المحيطات الهامة. إنه مؤشر إيجابي أن الدول تدعم دور العملية الاستشارية بينما تدرك ضرورة تعزيز وتحسين كفاءتها.

ويساور نيوزيلندا القلق إزاء الآثار السلبية للصيد غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، خاصةً مدى تقويضه لتدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدتها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وفي النهاية استدامة الأرصدة

السمكية. ويسعدنا أن نرى تأييدا لزيادة التنسيق والتعاون في مجالات هامة مثل جمع البيانات وتبادل المعلومات وبناء القدرات والتدريب. ونأمل أن تسهم تلك الجهود في تحقيق امتثال أكبر لتدابير الحفظ والإدارة.

وما زالت نيوزيلندا تعتقد أن إجراءات معالجة الآثار السلبية لأنشطة الصيد على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة أمر ضروري وملح. ولقد ذكرنا في العام الماضي أن نيوزيلندا تتخذ أولى خطواتها نحو إنشاء منظمة إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك في منطقة بحر تسمان – وهي المنطقة المتاخمة لمياه نيوزيلندا. ويسعدنا هذا العام أن نعلن أن نيوزيلندا، بدعم من أستراليا و شيلي، سوف تستضيف في شباط/فبراير ٢٠٠٦ الاجتماع الحكومي الدولي الأول لمناقشة إنشاء منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهادئ من أجل وضع قواعد تنظيمية لأنواع المائيات التي لا تعني بها المنظمات القائمة حاليا. ونحن نرى في تلك المبادرة خطوة هامة في توسيع النطاق الجغرافي لهذه المنظمات وتسهيل اعتماد تدابير قوية للحفظ والإدارة.

ولقد تناول منتدى جزر المحيط الهادئ في اجتماع زعمائه في تشرين الأول/أكتوبر الحاجة إلى إدارة الصيد بالشباك الجرافة في قاع البحار العميقة. ونيوزيلندا، شأنها شأن جميع أعضاء المنتدى، يساورها قلق بالغ إزاء ضرورة حماية التنوع البيولوجي من الآثار السلبية لذلك النشاط. وسوف نشارك أيضا بنشاط في الإطار الإقليمي لضمان حماية أفضل للنظم الإيكولوجية البحرية الهشة.

وستجتمع الدول الأعضاء خلال الجمعية العامة في العام المقبل لاستعراض التقدم المحرز في الإجراءات التي تُتخذ بشأن آثار صيد الأسماك على النظم الإيكولوجية الهشة. وإلى جانب المنظمات الإقليمية، يجب علينا بوصفنا دولا أعضاء أن نأخذ الوقت اللازم لتزويد الأمانة العامة بالمعلومات الوافية بشأن الإجراءات التي تُتخذ لتنظيم ممارسات الصيد المدمرة والصيد بالشباك الجرافة في القاع التي لها آثار سلبية على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. والإبلاغ الشامل الذي تقوم به الدول والمنظمات الإقليمية سيضمن أن يكون استعراض العام المقبل معقولا وأن تكون القرارات التي تُتخذ في المستقبل بشأن التدابير الإضافية قائمة على معلومات جيدة. ونحن نتطلع إلى أول مشروع تقرير للأمين العام في تموز/يوليه من العام المقبل عن الإجراءات التي تتخذها الدول بهذا الشأن.

أخيرا، نشكر الأمين العام على تقريره، الذي هو كالمعتاد شامل ومفيد للغاية للوفود وللقاعدة الواسعة من المهتمين بالمحيطات. وقد شاركنا في مناقشة هذا التقرير خلال العملية الاستشارية غير الرسمية في وقت سابق من هذا العام، وهي المناقشة التي حددت المسائل الرئيسية ذات الأهمية. وبصفتنا من مقدمي مشروعي القرارين في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نؤيد بالكامل تعبيرهما عن تلك الشواغل وعن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

السيد سن (الهند) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بتقارير الأمين العام الشاملة عن المحيطات وقانون البحار. ولقد درسنا باهتمام تقرير الأمين العام عن المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري والاستخدام المستدام له خارج مناطق السلطة القضائية الوطنية، وهو التقرير الذي أُتيح لمساعدة الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح العضوية على إعداد جدول أعماله. ونحن نقدر جودته العالية وواثقون بأن الفريق العامل المخصص سوف يستفيد من المعلومات المتنوعة التي يقدمها التقرير.

يحتل قطاع مصائد الأسماك موقعا هاما في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في الهند. فهو قطاع مؤثر في إدرار الدخول وتوفير العمالة، ويعزز نمو عدد من الصناعات

الفرعية، وهو مصدر للطعام الرخيص والمغذي، إلى جانب كونه مصدراً لكسب النقد الأجنبي. والأهم من كل ذلك أنه مصدر رزق للعديد من المجتمعات المهمشة اقتصادياً.

إن صيد الموارد السمكية البحرية في الهند يتم على ثلاثة مستويات، وهي صيد الكفاف، والصيد الضيق النطاق، والصيد الصناعي. والسياسة المعنية بصيد الأسماك البحرية التي اعتمدتها الحكومة الهندية مؤخرا تدعم حماية وتشجيع الصيادين الفقراء ونقل التكنولوجيا إلى القطاع الضيق النطاق ودعم البنية التحتية للقطاع الصناعي. وتشدد هذه السياسة أيضا على ضرورة بذل الجهود للامتثال الكامل للمتطلبات الدولية في مجال الرعاية بعد الصيد للكميات المصيدة بغية تحقيق أعلى مستويات السلامة الغذائية.

وتولي الهند أهمية كبيرة للإدارة الفعالة للمؤسسات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبالنظر إلى جغرافية الهند، التي تمتد شواطئها الساحلية ٠٠٠ ٤ ميل ولديها ٣٠٠ ١ جزيرة، لدينا اهتمام تقليدي ودائم بشؤون البحار والمحيطات. والعدد الكبير من السكان في مناطقنا الساحلية والجزر يتطلعون دائما إلى البحر من أجل الرزق. وسنواصل تقديم تعاوننا الكامل وسنشارك بشكل فعال وبناء في جميع الأنشطة المتعلقة بالاتفاقية والاتفاقات المتصلة بها.

إن انضمام الهند هذا الشهر إلى اتفاق امتيازات المحكمة الدولية لقانون البحار وحصاناتها وإلى بروتوكول امتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها يثبت التزامنا بالعمل الوثيق مع المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاقية.

لقد أحرزت كل المؤسسات الفرعية القائمة ضمن إطار الاتفاقية، وهي السلطة الدولية لقاع البحار والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري، تقدما كبيرا في مجالات عملها خلال العام المنصرم. وما فتئت الهند تعمل بشكل وثيق مع كل تلك المؤسسات. فلقد استثمرنا كثيرا في استكشاف المعادن في قاع البحار العميقة. وما زلنا نتحمل نفقات كبيرة لجمع البيانات بصفتنا مستثمرا رئيسيا والآن بصفتنا مقاولاً.

وتشارك حاليا السلطة الدولية لقاع البحار في وضع نظام قانوني لاستخراج واستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات والقشور الغنية بالكوبلت. ونحن نقدر دور السلطة في حفظ التنوع البيولوجي في المنطقة، لاسيما في وضع قواعد وتنظيمات وإجراءات لضمان الحماية الفعالة للبيئة البحرية وحماية وحفظ الموارد الطبيعية في المنطقة ومنع تعرض النباتات والحيوانات للأذى من الآثار الضارة التي قد تنشأ عن أنشطة في المنطقة.

ونلاحظ بارتياح التقدم الذي أحرزته لجنة حدود الجرف القاري. وأصبحت اللجنة نشطة حيث قدمت أربع دول ساحلية مطالبات لها بموجب المادة ٧٦ من الاتفاقية وأشار عدد من البلدان إلى أنها ستقدم مطالبات لها بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨. والبلدان النامية التي تعمل الآن على إعداد مطالبات لتقديمها إلى اللجنة قد تحتاج إلى المساعدة في بعض القضايا لتعزيز قدراتها. وفي هذا الصدد، نحن نقدر الدورات التدريبية الإقليمية التي تجريها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في فيجي وسري لانكا ونرحب بالجهود التي تبذلها الشعبة لتنظيم دورات تدريبية في غانا والأرجنتين.

ونعتقد أن الدول صاحبة الخبرة في تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري ينبغي أيضا أن تقدم مثل هذا التعاون من خلال توفير المساعدة للدول النامية التي تحتاج إلى الخبرة حتى تقدم مطالباتها بموجب المادة ٧٦ من الاتفاقية. وفي هذا الصدد، نود أن نعيد التأكيد على أن الهند تملك الخبرة المطلوبة لتقييم الجرف القاري ورسم خرائطه. وما فتئنا نتعاون في تدريب البلدان النامية الأخرى لذلك الغرض ونحن مستعدون لذلك.

ونرحب أيضا في ذلك السياق بالجهود التي تبذلها الشعبة في إصدار دليل تدريبي لمساعدة الدول على تطوير المعرفة والمهارات المطلوبة لإعداد مطالباتها المتعلقة بالحدود الخارجية للجرف القاري. ويسعدنا أن نلاحظ استكمال فحص الدليل التدريبي الشامل وأن نسخته النهائية ستكون متاحة قريبا.

وما فتئت المحكمة الدولية لقانون البحار تعمل بنشاط بوصفها هيئة قضائية مستقلة ومنشأة بموجب الاتفاقية لتفصل في المنازعات الناتجة عن تفسيرها وتطبيقها. ولقد بتت المحكمة في عدد من القضايا المتعلقة بطائفة كبيرة من المسائل، مثل حرية الملاحة والاستخدامات الأخرى للبحار المشروعة دولياً، وإنفاذ قوانين الجمارك، وتزويد السفن بالوقود في البحار، والحق في المطاردة الحثيثة، وحفظ الأرصدة السمكية واستخدامها المستدام، والتدابير المؤقتة والأمور المتعلقة باستصلاح الأراضي. وتحظى المحكمة بسمعة ممتازة من حيث النزاهة والأمانة. ونحن نهنئ القضاة المنتخبين حديثا في المحكمة الدولية لقانون البحار ورئيسها الجديد.

وواصل المجتمع الدولي تركيز اهتمامه في السنة الماضية على موضوعات تتعلق بالملاحة، وحفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها، وحفظ وإدارة التنوع البيولوجي في قاع البحار في المناطق التي تتجاوز الولاية الوطنية. وقد أدى اكتشاف التعقيد البالغ للنظم الإيكولوجية وتنوعها في مناطق خارجة عن نطاق الولاية الوطنية، مقترنا بالتقدم الجاري في قطاع التكنولوجيا الحيوية إلى تزايد الاهتمام بالموارد الجينية التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية وتزايد الأنشطة المتعلقة بها.ونتيجة لهذه التطورات، فإن المناقشة العامة بشأن الوضع القانوني للموارد الجينية الموجودة في قاع البحار في مناطق تتجاوز نطاق الولاية الوطنية تزداد حدة أيضا.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد أكثر من ذلك على أهمية الحاجة إلى ابتكار نُهج جديدة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل النهوض بالتعاون الدولي الذي يرمي إلى صيانة الموارد الحية لأعالي البحار والانتفاع المشترك من موارد قاع البحار الموجودة في المناطق التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية واستدامة تلك الموارد. وتعتمد مشاركة البلدان النامية في ابتكار هذه النهج الجديدة إلى حد كبير على المعلومات العلمية المتاحة لها. ومن ثم تدعو الحاجة إلى تشجيع تدفق البيانات والمعلومات العلمية، وإلى نقل المعرفة الناتجة عن البحوث البحرية العلمية، إلى الدول النامية خاصة.

وفي مجال الملاحة، نود أن نعرب عن قلقنا الشديد إزاء تصاعد أعمال القرصنة والسرقة في البحار. وتشكل الحوادث الأخيرة، بما فيها اختطاف سفينة استأجرها برنامج الأغذية العالمي تحمل المعونة الغذائية إلى أهالي الصومال الناجين من كارثة سونامي بالمحيط الهندي، وقتل طاقم السفينة، وأخذ الرهائن، تهديدا خطيرا للأمن البحري. ويجب على المجتمع الدولي أن يتوصل إلى السبل والوسائل التي تضع حدا لذلك التهديد.

ومن دواعي القلق الشديد أن الجهود المبذولة لتحسين حفظ مصائد الأسماك في العالم وإدارتها تعرقلها أنشطة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في أعالي البحار، بما يتعارض مع تدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدتها منظمات مصائد الأسماك الإقليمية والترتيبات المتعلقة بمصائد الأسماك، وفي المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، في انتهاك للحق السيادي للدول الساحلية في حفظ وإدارة مواردها البحرية الحية.

ويشكل الإفراط في الصيد عنصرا سلبيا آخر ويعتبر مسؤولا عن خلق ظروف تفوق فيها حصيلة الصيد كمية الموارد المتاحة للصيد. وأي إجراء يتخذ من شأنه أن يساعد

في عكس اتجاه الإفراط في الصيد في كثير من أنحاء العالم، سيفيد في تخفيض كمية الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه وضمان إعمال حقوق الدول النامية الساحلية. وهناك طريقة أخرى للقضاء على الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه تتمثل في إلغاء الإعانات التي تسهم في ذلك النوع من الصيد.

وفي سياق استدامة مصائد الأسماك، ليس هناك المزيد يمكن أن يقال تأكيدا للحاجة لتمكين البلدان النامية من تطوير قدرات إقليمية ووطنية ودون إقليمية للبُنى التحتية والإدارة المتكاملة والاستخدام المستدام لمصائد الأسماك. ويعد الفهم الأفضل للمحيطات من خلال تطبيق العلوم البحرية والتكنولوجيا البحرية والتداخل بين المعرفة العلمية وعملية صنع القرار على نحو أكثر فعالية الأساس في مجال الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للمحيطات.

وبمقدور الأبحاث العلمية البحرية أن تؤدي إلى فهم أفضل واستخدام أفضل للمحيطات ومواردها من جميع جوانبها تقريبا، بما في ذلك مصائد الأسماك، والتلوث البحري وإدارة المنطقة الساحلية. وبالتالي فمن الأهمية بمكان أن يتاح للبلدان النامية الوصول إلى المنافع التي توفرها المعرفة العلمية المتعلقة بالمحيطات والمشاركة فيها. والبلدان النامية بحاجة أيضا إلى أن تزود بالمساعدة على بناء القدرات، فضلا عن تنمية مصادر المعلومات وما يتصل بها من مهارات، من أجل إدارة المحيطات بما يحقق تنميتها الاقتصادية. ولذلك فإننا نؤيد بصفة خاصة الفقرة ١٦ من منطوق مشروع القرار A/60/L.23 المتعلقة باستدامة مصائد الأسماك، والتي تدعو، في جملة أمور، الدول والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة إلى الدول النامية لتمكينها من تنمية قدراتها الوطنية على استغلال موارد مصائد الأسماك.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يسهم الحفاظ على النظام الدولي الخاص بالبحار والمحيطات وتعزيزه والنهوض بالأنشطة المتعلقة بالمحيطات في تحقيق هدف السلم والأمن المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة؛ وفي النهوض بالتعاون والعلاقات الودية بين جميع البلدان على أساس من الإنصاف والعدالة؛ وفي النمو الاقتصادي العالمي والوئام الاجتماعي. وتتماشى المساعي المبذولة في هذا الصدد مع رغبة البشرية في تحقيق أهداف السلام والتعاون والتنمية، على نحو ما يبدو اليوم. وأملنا أن يسهم النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بالمحيطات وقانون البحار في هذه الدورة للجمعية العامة بشكل أكبر في بلوغ تلك الأهداف.

ويعتقد الوفد الصيني أن النظام القانوني المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ما برح يشكل الأساس القانوني للنظام الدولي المعاصر المتعلق بالمحيطات. ويسعدنا أن نلاحظ أن عدد الدول الأطراف في الاتفاقية قد تزايد ووصل إلى ١٤٩ دولة، وهو دليل على تنامي عالمية الاتفاقية. ونأمل أن نرى مزيدا من الدول تنضم إليه.

وهناك ثلاثة موضوعات تتسم بأهمية خاصة في سياق الشؤون العالمية للمحيطات: أولا، تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بحماية حفظ الطبيعة البحرية وإجراء الأبحاث في إطار العلوم البحرية وفي مجال تطوير ونقل التكنولوجيا البحرية على نحو أكبر؛ ثانيا، بناء القدرة للبلدان النامية حتى يمكنها الاستفادة من الموارد البحرية بمزيد من الفعالية وأن تسهم إسهاما أكبر في الشؤون العالمية للمحيطات؛ ثالثا، الاستفادة التامة من المنظمات والآليات الدولية ذات الصلة وتقوية التعاون والتنسيق في ما بينها.

إن المسائل المتعلقة بالمحيطات وثيقة الصلة ببعضها، ولا بد من معالجتها بطريقة متكاملة وشاملة. والأمم المتحدة

هي أنسب المحافل وأكثرها موثوقية لتناول هذه المسائل التي تشكل اهتماما مشتركا لبلداننا جميعا. ونحن نؤيد عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار المنشأة بموجب القرار ٥٤/٣٣ والتي مُددت بموجب القرار ٥٧/١٤١. وخلال السنوات الست الماضية، استخدمت العملية كمحفل هام، حيث يمكن لجميع الدول، بما فيها الدول غير الأطراف في الاتفاقية، مناقشة جميع الموضوعات المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار وتنسيق أوضاعها. ومن هنا أسهمت بشكل إيجابي في مداولات الجمعية العامة.

وقد بيّنت التجربة أن المبادئ المنصوص عليها في القرار ٥٤/٣٣ للعملية كانت بالغة الأهمية في ضمان تضافر حكمة جميع المشاركين وفي تقدم النظر في بنود جدول الأعمال. وإننا نؤيد تمديد العملية، على أساس المبادئ القائمة، لمدة ثلاث سنوات أخرى، ونوافق على أن هناك حاجة لتحسين أساليب عملها حتى يمكنها تحسين كفاءتها.

إن حماية البيئة البحرية تقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة. وتعلّق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على حماية البيئة البحرية والنهوض بالتنمية المستدامة. وقد قامت الحكومة الصينية بدور نشط في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٢، وهي تؤيد الإسراع بإنشاء عملية منتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية الاقتصادية، في إطار الأمم المتحدة، بينما نستفيد استفادة تامة من آليات التقييم الإقليمي الموجودة حاليا. وإننا نرحب بالنتائج التي توصلت إليها حلقة العمل العالمية الثانية التي عقدت في حزيران/يونيه من هذا العام، ونأمل أن نرى بداية تقييم التقييمات في وقت مبكّر على ذلك الأساس، حتى يتسنى بدء العملية قريبا. والصين مستعدة وراغبة في المشاركة المباشرة في الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الغرض والمشاركة في العملية.

وفي ما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق التي تتجاوز نطاق الولاية الوطنية واستعمال هذه الموارد استعمالا يحقق استدامتها، فإن الوفد الصيني يرحب بإنشاء فريق عامل غير رسمي مخصص مفتوح العضوية بموجب القرار ٥٩/٢٤. ونعتقد أن حماية التنوع البيولوجي في المناطق التي تتجاوز الولاية الوطنية ينبغي أن يأخذ تماما في الاعتبار النظم القائمة المتعلقة بأعالي البحار وقاع البحار الدولي وأن يعمل على جعل المنظمات و المؤسسات الدولية القائمة تؤدي دورها على نحو تام. وهو عمل بالغ الأهمية، وستشارك الصين بدور نشط فيه.

وسيعقد المؤتمر الاستعراضي لاتفاق الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥ بشأن الأرصدة السمكية في العام القادم لتقييم فعالية الاتفاق المتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وعملا بالمادة ٣٦ من الاتفاق، سيدعو الأمين العام، في ذلك الوقت، إلى المؤتمر، جميع الدول الأطراف في الاتفاق والدول والكيانات التي يحق لها أن تصبح أطرافا، علاوة على المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يحق لها المشاركة بصفة مراقبين.

وسيعد الوفد الصيني إعدادا جديا لمؤتمر الاستعراض والاجتماع التحضيري وسيشارك فيهما بنشاط، وسيضطلع بدور بناء. وتعتقد الحكومة الصينية أن دخول اتفاق عام ١٩٩٥ حيز النفاذ جعل تنظيم سلوك صيد الأسماك في أعالي البحار أكثر سهولة وأكثر توحيدا.

وينبغي البحث عن مفتاح تنفيذ الاتفاق على المستوى الإقليمي. وينبغي أن تواصل المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة صيد الأسماك الاضطلاع بدورها الهام، وتتصرف تبعا لظروف كل منها، وتقوم بصياغة تدابير حفظ

مصائد الأسماك وإدارتها وتنفيذ هذه التدابير على أساس المشاورات الكاملة.

والصين أحد البلدان النامية التي تتمتع بأكبر عدد من صيادي الأسماك وأكبر أسطول لصيد الأسماك. وتكتسي مصائد الأسماك بالنسبة للصين أهمية حيوية للأمن الغذائي، والاستقرار الاجتماعي والحد من الفقر. وخلال العقد الماضي أو ما يقارب هذه الفترة، عملت الصين بوصفها دولة مسؤولة في مجال صيد الأسماك، الكثير من أجل تعزيز حفظ موارد مصائد الأسماك وإدارتها، وحدت من المحصول السمكي قدر الإمكان لصالح التنمية المستدامة لمصائد الأسماك العالمية.

ويعتقد الوفد الصيني أنه ينبغي للمجتمع الدولي في بحثه للمسائل المتعلقة بمصائد الأسماك، أن يسعى إلى تنظيم السلوك وتحقيق التنمية المستدامة. ولهذه الأغراض، نحن بحاجة أولاً، إلى تحقيق توازن سليم في العلاقة بين إنتاج مصائد الأسماك وحفظ مواردها؛ وثانيا، بين حفظ موارد مصائد الأسماك وحماية البيئة البحرية، وثالثا؛ بين احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة؛ ورابعا، بين مصائد الأسماك الساحلية ومصائد الأسماك في أعالي البحار، وخامسا، بين الممارسة القائمة على أساس الأولوية بالأسبقية والحاجة إلى ضمان حق جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، في تقاسم موارد مصائد الأسماك.

ويرى الوفد الصيني أن بناء القدرات البحرية للبلدان النامية مسألة رئيسية تواجه المجتمع الدولي. إذ يتعين على العديد من البلدان النامية، على سبيل الاستعمال، بناء قدراتها في مجالات إنتاج الخرائط البحرية، وبناء السفن، وحماية البيئة البحرية، وأبحاث العلوم البحرية وتطوير هذه العلوم، وتطبيق القانون في البحار ومكافحة الجرائم البحرية.

وبغية تعزيز قدرة البلدان النامية في مجال حفظ الموارد البحرية وإدارتها، ينبغي للدول المتقدمة النمو تسهيل نقل التكنولوجيا البحرية إلى الدول النامية بموجب شروط عادلة ومعقولة، كما ينبغي للمنظمات الدولية ذات الصلة أن تساعد البلدان النامية على تنفيذ أنشطة التعاون الإقليمية والمتعددة الأطراف، وضمان التمويل الدولي الكافي للبحوث والتنمية البحرية وتدريب الموظفين. وقد حققت الصين حكومة وشعبا بعض النجاح في مجال بناء القدرات البحرية، ونحن أكثر من مستعدين لتبادل الخبرات مع البلدان النامية الأخرى.

منذ أزمنة قديمة، واجهت المحيطات والبحار الجنس البشري بالعديد من الصعوبات والتحديات، بينما كانت تجود بمحاصيل وفيرة وتسهم في رفاهه. ونحن بحاجة إلى الشجاعة الكافية للتغلب على الصعوبات والتحديات وإلى الحكمة الكافية للتمكن من الاستمرار في التمتع بالمحاصيل وبحالة الرفاهية. والصين مستعدة لتشارك البلدان الأخرى في دعم روح الاتفاقية، وتنفيذ الالتزامات الدولية، والعمل من أجل دعم قضية شؤون المحيطات، بالإضافة إلى السلام والعدالة والوئام وتقدم الإنسانية.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): إن الجمعية العامة هي المنتدى العالمي لمناقشة المسائل الراهنة المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار. ويتأكد ذلك من اتساع نطاق المسائل التي تعالج في الإطار الأوسع الذي تمثله الجمعية. ومن الضروري أن تجري جميع المناقشات الهامة بشأن التطورات الأوسع لقانون البحار داخل هذا المنتدى التمثيلي، ونعتقد أن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بدور هام.

وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على العمل الرائع الذي تقوم به لتزويد

الجمعية العامة بالبيانات الضرورية بشأن المواضيع قيد المناقشة. وهذا العام، كالعادة، جاءت تقارير الأمين العام بشأن قانون البحار والمسائل المتعلقة به وفقا لأعلى مستوى من الجودة. وتمثل هذه التقارير أدوات قيمة في تقييم التطورات الدينامية الخاصة بشؤون المحيطات.

وسأركز على ثلاثة مواضيع في بياني اليوم وهي: تقييم اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥؛ والإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية وحماية البيئة البحرية؛ والأمن البحري.

كان اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥ إسهاما أساسيا في قانون البحار فيما يتعلق بإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وسنقوم بتقييم الاتفاق خلال مؤتمر يستمر أسبوعاً يعقد في أيار/مايو من العام القادم، أي بعد أربع سنوات من دخوله حيز النفاذ. ويجب النظر إلى الاتفاق على أنه حديث العهد في سياق القانون الدولي، وعلينا أن نتذكر ذلك دوما عندما نقوم باستعراضه.

وحتى الآن، أصبحت ٥٦ دولة فقط أطرافا في الاتفاق. وهذا يعني أن العديد من الدول الهامة في مجال صيد الأسماك لا تزال خارج إطار ذلك التعاون. وفي هذه المرحلة، يعتبر العدد القليل من الأطراف نقطة الضعف الأساسية. وسيوفر لنا المؤتمر فرصة النظر مليا في ما يمنع الدول من الانضمام، وما هي التدابير التي يمكننا اتخاذها جماعيا لضم المزيد من الدول. وينبغي للمؤتمر أن يستفيد من تلك الفرصة لوضع نهج منظم لتشجيع المزيد من الدول على الانضمام إلى الاتفاق. دعوني أيضا أنتهز هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول غير الأطراف في الاتفاق على الانضمام إليه في أقرب وقت ممكن.

وستكون إحدى مهام المؤتمر الهامة تقييم تنفيذ أحكام الاتفاق في التشريع الوطني للأطراف وفي ولايات المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تنتمي إليها. وتقع على عاتق تلك المنظمات والأطراف فيها مسؤولية ثقيلة فيما يتعلق بطائفة واسعة من التحديات المرتبطة بإدارة الموارد المبنية على النظام الإيكولوجي وحفظ التنوع البيولوجي. وعلى الدول أن تتأكد من أن المنظمات وغيرها من الترتيبات الإقليمية التي تدير مصائد أسماكها حائزة للولايات التي تحتاجها لاتخاذ كل القرارات اللازمة للإدارة والحفظ.

وعلينا أيضاً أن نبحث في المؤتمر ما يمكننا القيام به لتوسيع شبكة المنظمات وغيرها من الترتيبات الإقليمية التي تدير مصائد الأسماك، من خلال إنشاء هيئات جديدة مشابهة في المناطق التي لا تغطيها أية منظمة أو ترتيب، على سبيل المثال.

وتقر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بمسؤولية الدول الساحلية عن الإدارة المستدامة للموارد الحية في مناطقها البحرية. وبموجب الاتفاق، تلتزم الدول بالتعاون في إدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ولدى الاضطلاع بهذه المسؤوليات، تتمتع الدول الساحلية والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بإمكانية واسعة للتقدير أثناء اختيار التدابير الإدارية الأنسب.

لكن مهما كانت الدول الساحلية وهذه المنظمات حذرة وتتمتع بحس المسؤولية في إدارتها، لن يتم بلوغ الهدف بأكمله ما دمنا نكافح صيد الأسماك غير المشروع، وغير المبلَّغ عنه وغير المنظم. وتشكل هذه الأنواع من صيد الأسماك أخطر تهديد للموارد البحرية في عالم اليوم. ولذلك، فإن تقييد هذا النوع من صيد الأسماك أحد أهم التدابير التي يمكن أن نتخذها لحماية الموارد البحرية. ومما لا شك فيه أن

مسؤولية تقييد هذا النوع من صيد الأسماك نقع على عاتق كل وجميع الدول التي تشارك بطريقة أو بأخرى في صيد الأسماك أو تجارة الأسماك. ومن الواضح هنا أن مسؤولية ضخمة تقع على عاتق دول العلم. فلسوء الطالع، تسمح بعض الدول للسفن بأن ترفع علمها دون أن تتأكد من أن هذه السفن تمارس صيد الأسماك بطريقة مشروعة وسليمة. كما أن تقوية تدابير الرقابة في موانئ دول المقصد تقوية كبيرة مسألة حاسمة أيضاً لتتسنى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم على نحو فعال.

في الآونة الأخيرة، ركزت المناقشات الدولية المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد البحرية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية على أعالي البحار. وتوجد تحديات كبيرة تتعلق بالتنوع الحيوي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية. بيد أن التركيز على أعالي البحار ينبغي ألا يقودنا خطأً إلى التفكير في أن أكبر التحديات المتعلقة بإدارة الموارد والحفاظ عليها موجودة في أعالي البحار. فلا تزال المشاكل الرئيسية موجودة في المناطق الواقعة ضمن حدود الولاية الوطنية. ويتمثل التحدي الأكبر في شحذ الإرادة السياسية اللازمة كي تعالج الدول بفعالية مشاكلها المحلية.

وفي حين أن المشاكل الرئيسية المتعلقة بالبيئة البحرية والموارد البحرية موجودة في المناطق الواقعة ضمن حدود الولاية الوطنية، توجد أيضاً تحديات واضحة وكبيرة جداً في أعالي البحار. وفي هذا الصدد، ناقشنا الأسس القانونية لاتخاذ تدابير في تلك المناطق. وقد ادعى البعض أن المشكلة تتمثل في أن ما من دولة أو منظمة تملك صلاحية التصدي لهذه المشاكل بفعالية. وأدى هذا إلى الدعوة للتفاوض حول صكوك قانونية جديدة. ودعا البعض إلى إنشاء هيئة من نوع ما تتمتع بصلاحية إنشاء مناطق بحرية محمية، مثلاً. وأود هنا أن أَذْكر بضع النقاط.

أولاً، تملك الدول صلاحية تنظيم الأنشطة التي يمارسها رعاياها في أعالي البحار.

ثانياً، توجد عدة منظمات تملك فعلاً صلاحيات تنظيمية في أعالي البحار. والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك والمنظمة البحرية الدولية أمثلة على الكيانات التي يجوز لها اتخاذ قرارات ذات طابع إلزامي تتعلق بالأنشطة التي يُضطلع بها في أعالي البحار وتقع في إطار ولايتها. ويجوز ويفترض لسلطة قاع البحار أن تنظم أنشطة التعدين في تلك المنطقة على نحو يقلل إلى أقصى حد التأثيرات الضارة بالبيئة البحرية أو يتجنبها.

ثالثاً، ينبغي أن ينصب تركيزنا على تحديد تدابير عملية للتصدي لمشاكل محددة. ويتمثل التحدي في استخدام الصكوك والآليات الموجودة إلى أقصى حد ممكن في حدود ولاياتها لإدارة التنوع الحيوي البحري في هذه المناطق، والحفاظ عليها.

رابعاً، حدود التدابير التي يمكن تطبيقها في إطار الصكوك والآليات الموجودة تحددها الإرادة السياسية للدول. فالتفاوض على صكوك جديدة صعب ويستغرق وقتاً طويلاً، ويحول موارد قيمة ويصرف الانتباه عن تنفيذ تدابير محددة ستكون لها نتائج عملية في الأجل القصير. وبدلاً من التركيز على وضع صكوك جديدة، ينبغي أن تتعاون الدول على نحو أوثق يمكنها من استخدام الاحتمالات الموجودة.

يشير آخر تقرير للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار إلى حدوث عدد كبير من أعمال القرصنة والسطو المسلح. ويقال إن مستوى العنف قد ازداد، وإن أكثر المناطق تضرراً هي منطقة الشرق الأقصى. وهذا الخطر الذي يهدد المسافرين بحراً، والنقل البحري يشكل قلقاً كبيراً لحكومة بلدي. ونحيي الحكومات الآسيوية التي أبدت اهتماماً نشطاً في تطوير التعاون للتصدي لهذه المشكلة، ونحن مستعدون

لمواصلة التعاون في محاولة لجعل النقل البحري أكثر أماناً. كما أن المنظمة البحرية الدولية تستحق الثناء أيضاً على الجهود التي بذلتها. ونشجع هذه المنظمة على مواصلة مشاركتها في هذا الميدان.

ولقد اتخذت في لندن في تشرين الأول/أكتوبر الماضي خطوة هامة لمنع حدوث أعمال إرهابية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وقمع هذه الأعمال عندما اعتمد المؤتمر الدبلوماسي للمنظمة البحرية الدولية بروتوكولا لتعديل اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية. وتنص هذه التعديلات على تجريم أعمال الإرهاب الدولي وانتهاك قواعد عدم الانتشار، وتوفر نظاماً للصعود إلى السفن لأغراض الاعتراض في أعالي البحار. وهذا إسهام كبير في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلقة بمكافحة الإرهاب والانتشار. وأود أن أشيد بالمنظمة البحرية الدولية على حسن أدائها، وأحض جميع الأطراف على التوقيع على البروتوكول والمصادقة عليه في أسرع وقت ممكن.

السيد المطيري (الكويت): في البداية، نود أن نعرب عن الشكر والتقدير للأمين العام على تقاريره الشاملة عن البند ٧٥ من جدول الأعمال بشأن التطورات والقضايا المتعلقة بحالة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والالتزامات الواردة فيها.

ترحب دولة الكويت بالزيادة المطردة في عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتي وصلت إلى ١٤٨ دولة. ونحث الدول التي لم تنضم إلى هذه الاتفاقية إلى أن تقوم بذلك لما تتمتع به هذه الاتفاقية من طابع عالمي. كما نود الإشادة بالتقدم المحرز في مجال أنشطة جميع الهيئات التي تم إنشاؤها بموجب الاتفاقية، وخاصة السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري، مؤكدين على أهمية التنفيذ الكامل لأحكام هذه الاتفاقية بوصفها الإطار القانوني المتفق عليه للاستخدامات السلمية للبحار والمحيطات.

كما نود أن نعرب عن إيماننا بأن بناء قدرات الدول الأطراف في الاتفاقية يشكل عنصرا أساسيا خاصة للبلدان النامية لتمكينها من أداء دور أكثر فعالية في إدارة الموارد البحرية وحفظها.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تمارس من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، حيث تضمنت حدود المياه الإقليمية والمناطق الوطنية، بالإضافة إلى حدود الجرف القاري. كما أنها تضمن حرية الملاحة خارج المياه الإقليمية، وحق العبور في المياه الإقليمية والمضائق الدولية. كما أنها تدعم العلاقات الودية والتعاون بين جميع الدول. وهذا التكامل في بنود الاتفاقية يمثل أساسا لسيادة القانون في المحيطات والبحار.

لذلك، فإن دولة الكويت تدعو إلى ضرورة تحسين التعاون والتنسيق على جميع المستويات، وفقا لاتفاقية قانون البحار، بغية معالجة جميع الجوانب المتعلقة بالمحيطات والبحار بصورة متكاملة، والعمل على تحقيق الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمحيطات والبحار.

حماية البيئة البحرية ومواردها الطبيعية الحية والحفاظ عليها مسألة بالغة الأهمية، ولذلك، يتعين علينا أن نضاعف الجهود اللازمة للقضاء على التلوث والتدهور الفيزيائي للنظم الإيكولوجية البحرية والحد منهما. كما ينبغي لنا في إطار هذه الجهود أن نأخذ في الاعتبار مقترحات خطة التنفيذ لمؤتمر جوهانسبرغ للتنمية المستدامة التي تدعو إلى الحفاظ على إنتاجية وتنوع المناطق البحرية والساحلية الهشة، داخل حدود الولاية الوطنية وخارجها. وعلاوة على ذلك، يجب

القضاء على جميع الممارسات المدمرة التي تمارسها السفن باستخدام معدات صيد مدمرة للبيئة البحرية. كما أننا نشارك كل الوفود في دعوتها إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية المتسقة مع القانون الدولي لمنع أنشطة الصيد غير المشروعة.

وإيمانا من دولة الكويت بأهمية موضوع المحيطات وقانون البحار، انضمت الكويت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ١٩٨٦، وإلى عدة اتفاقيات أخرى، منها الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام ٢٠٠٢. كما أن الكويت طرف في البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري. وتنظر الكويت إلى الانضمام للاتفاقية المعنية بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والصكوك ذات الصلة، كما قدمت الكويت تقريرا عن هذا الموضوع إلى الأمين العام في نيسان/أبريل من هذه السنة.

ولا يفوتنا هنا، أن نشير إلى أن الكويت هي دولة المقر للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية التي أنشئت بموجب الاتفاقية الإقليمية للتعاون من أجل حماية البيئة البحرية من التلوث لعام ١٩٧٨. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تنسيق جهود دول المنطقة المطلة على الخليج لحماية الموارد والبيئة البحرية. كما تقوم الكويت بتنفيذ برامج مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحماية البيئة البحرية.

في الختام، أود التأكيد على أن وفد بلادي يتمنى القيام بمساع مشتركة ترمي إلى تحسين حياة جميع الشعوب من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البحرية والحفاظ عليها بما يكفل إتاحة الفرصة أمام جميع الدول لتحقيق الاستدامة البيئية المنشودة.

السيد راي (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): قبل عام، احتفلنا بحدث هام هو الذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعاماً بعد عام، نشهد تعزيزاً لمركز الاتفاقية بوصفها أساساً للتفاعل العالمي فيما يتعلق بالمحيطات ومواردها واستخدامها.

ومنذ العام الماضي، اقتربنا خطوة أخرى من تحقيق هدف التقيد بالاتفاقية عالمياً، وأستراليا تهنئ الدول التي انضمت إلى الاتفاقية في العام الماضي: إستونيا وبوركينا فاسو ولاتفيا. ولا يمكن إنكار أن أجزاء هامة من الاتفاقية تشكل الآن جزءاً من متن القانون العرفي الدولي.

وخلال السنوات المقبلة، ينبغي لنا أن نواصل التركيز على كفالة الإدارة الفعالة للمحيطات عن طريق تنفيذ الاتفاقية وما يرتبط بها من صكوك. وعلينا أيضاً أن نستمر في عملنا للتعرف على أي ثغرات في نظام إدارة أعالي البحار والعمل من أجل بناء آليات تعاونية لحفظ الموارد الحية للمحيطات بالشكل الملائم وإدارتها على نحو مستدام.

ونظراً للأهمية التي نعقدها على مشاركة الدول على أوسع نطاق ممكن في الاجتماعات غير الرسمية لإعداد مشاريع قرارات الجمعية العامة، تود أستراليا أن تعرب عن قلقها إزاء التضارب الشديد مع الجداول الزمنية لاجتماعات هامة أخرى تعقد هذا العام. وهذا التضارب جعل من الصعب علينا وعلى وفود أخرى المشاركة بفعالية في العملية التحضيرية غير الرسمية، ونرجو أن يتأكد الأمين العام من أن هذا الوضع لن يتكرر في الأعوام المقبلة.

ونعرب عن الشكر للمنسقين والأمانة العامة، الذين تزداد صعوبة مهمتهم عاماً بعد عام حيث تزداد القرارات طولاً. وهناك الكثير من الجوانب الهامة لقانون البحار ومصائد الأسماك الدولية التي تستحق أن نوليها اهتمامنا الوثيق، ولكن ما يحجب أهميتها هو إصرارنا الجماعي على

تكرار نفس الأمور العام تلو الآخر. ومرة أخرى، نحث الأعضاء كافة على إيجاز مشاريع القرارات في المستقبل.

وسوف تشارك أستراليا، كالمعتاد، في تقديم مشروعي القرارين المعروضين علينا، وربما تشارك في التصويت لصالحهما، عند الاقتضاء. ويسعدنا الاهتمام الذي تحظى به مواضيع مثل الأمن البحري والإدارة المستدامة وحفظ الموارد البحرية الحية وعمل لجنة حدود الجرف القاري.

إننا لا يمكن أن نتجاهل التهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري. فالأثر المحتمل للتهديدات للأمن البحري بالنسبة للنقل البحري وسلامة الملاحة والبيئة البحرية، إلى جانب التهديد للأرواح البشرية والممتلكات، بحاجة إلى إجراءات مضادة فعالة على المستويات الدولية والإقليمية والثنائية.

ولذلك، فإن أستراليا تشيد بالفقرة ٥٠ من مشروع القرار الجامع، ونتطلع إلى العمل مع الدول الأخرى لمواصلة التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري. ونشيد باتخاذ إجراءات عملية لتحسين الأمن البحري وندعمها، ونحن على استعداد لدراسة طلبات المساعدة التقنية وبناء القدرات.

ونرحب بصفة خاصة باعتماد المنظمة البحرية الدولية في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام للبروتوكولين المعدلين لاتفاقية عام ١٩٨٨ لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكولها لعام ١٩٨٨ المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري.

ولدى التنفيذ، فإن تعريف الجرائم بموجب هذين البروتوكولين سيمثل أداة هامة في مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وأستراليا سوف تولي اهتماماً مبكراً لتوقيع البروتوكولين وتنفيذهما وفقاً لعملياتها الداخلية لاعتماد المعاهدات، وتحث الدول الأخرى على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، سواء بالنسبة للاتفاقية الأصلية المتعلقة بسلامة الملاحة البحرية أو البروتوكول المتعلق بالمنشآت الثابتة، إلى جانب البروتوكولين المُعدِّلين المعتمدين مؤخراً.

علاوة على ذلك، تشيد أستراليا بما تم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ من اعتماد اتفاق التعاون الإقليمي لمكافحة أعمال القرصنة والنهب المسلح التي ترتكب ضد السفن في آسيا. فهذا الاتفاق يوفر وسيلة شفافة لإشراك البلدان في منطقة آسيا – المحيط الهادئ في الأمن البحري من خلال تبادل المعلومات.

وترحب أستراليا بالفقرة ٣٥ من مشروع القرار الجامع. وفي العام الماضي، قدمت أستراليا إلى لجنة حدود الجرف القاري مطالباتها بشأن الحدود الخارجية للجرف القاري فيما وراء ٢٠٠ ميل بحري من خط الأساس للبحر الإقليمي. ونتطلع إلى العمل مع اللجنة في الأشهر القادمة خلال إعدادها للتوصيات التي على أساسها سيتم تعيين حدودنا الخارجية النهائية والملزمة.

ونحن على ثقة بأن تلك التوصيات ستعلن خلال إطار زمني معقول. مع ذلك، ولأسباب خارجة عن إرادة اللجنة، نخشى ألا يكون ذلك بالضرورة هو وضع الدول التي تحذو حذونا، لأن اللجنة لا تملك القدرة حالياً على التعامل تفصيلاً مع أكثر من مطالبتين في آن واحد.

ونثني على ما تقوم به شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار من عمل في مجال تقديم المساعدة في بناء قدرات الدول التي تعكف على إعداد تقاريرها. وأستراليا يسعدها أن تتشاطر خبراتها مع الدول الأخرى التي تضطلع بعملية التخطيط أو الإعداد لتقاريرها.

وفيما يتعلق بمصائد الأسماك، ترحب أستراليا بأنه منذ دورتنا الماضية انضمت أربع دول أخرى إلى اتفاق الأمم المتحدة البالغ الأهمية بشأن الأرصدة السمكية، وهي بليز وغينيا وكيريباتي وليبريا. فالقبول الواسع النطاق لأحكام الاتفاقية سيقوي أثرها في تعزيز القانون الدولي لمصائد الأسماك.

وعلاوة على ذلك، فإن مؤتمر استعراض الاتفاق الذي يعقد في أيار/مايو ٢٠٠٦، سيتيح الفرصة أمام الدول لتقييم فعالية ذلك الاتفاق وتعزيز الإدارة التعاونية والمستدامة لمصائد الأسماك وقانون البحار عموماً.

وتؤدي المنظمات الإقليمية دورا هاما في إدارة صيد الأسماك بطريقة مسؤولة ومستدامة إيكولوجيا، خاصة في المناطق التي لا يوجد فيها حاليا نظام للإدارة. ونحن نرحب بمختلف التطورات التي تحدث في منطقة أستراليا في ما يتعلق بالمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

لقد قامت لجنة مصائد الأسماك لغرب ووسط المحيط الهادئ، التي ترأسها أستراليا حاليا، بعقد اجتماعها الأول في ولايات ميكرونيزيا الموحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وسيُعقد الاجتماع الثاني في غضون بضعة أيام.

إن الأرصدة السمكية في غرب ووسط المحيط الهادئ مورد طبيعي هام للدول الساحلية الواقعة على المحيط الهادئ. وستواصل أستراليا العمل بكد مع جيرانها لضمان أن تستخدم هذه المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك أفضل الممارسات في الإدارة المستدامة وحفظ الأنواع السمكية الكثيرة الترحال. ونرحب ترحيبا حارا بانضمام الفلبين واليابان وكندا وفانواتو وفرنسا هذا العام إلى اتفاقية هونولولو. ويسعدنا تماما أن نرى مثل هذه المشاركة الواسعة في اللجنة الدولية من الدول الساحلية وشركات الصيد في المياه النائية.

ونحن نتطلع إلى اعتماد اتفاق مصائد الأسماك في جنوب المحيط الهندي في المستقبل القريب. وينبغي أيضا لهذا الاتفاق أن يجلب أفضل الممارسات الدولية إلى مجال الحفظ والإدارة المستدامة لجميع الأرصدة السمكية في ذلك الجزء من المحيط الهندي.

ويسعد أستراليا أيضا أن تبلغ الأعضاء عن مبادرة أطلقتها مؤخرا أستراليا ونيوزيلندا وشيلي للبدء بمفاوضات بشأن منظمة إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك من أجل تنظيم الأرصدة السمكية غير المنظمة حالياً في جنوب المحيط الهادئ، والتي هي واحدة من آخر المناطق الباقية في أعالي البحار بدون نظام إداري دولي شامل للأرصدة السمكية المتفردة والمتداخلة المناطق. وسيعقد أول مؤتمر للتفاوض الرسمي في ويلنغتون في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ونحن ندعو جميع الدول والكيانات صاحبة المصلحة الحقيقية في صيد الأسماك إلى النظر في المشاركة النشطة في المنظمة الإقليمية الجديدة لإدارة مصائد الأسماك في أقرب مرحلة ممكنة.

إن توصيات الاجتماع السادس لعملية الأمم المتحدة الاستشارية المفتوحة العضوية غير الرسمية المعنية بالمحيطات وقانون البحار هي مصدر للكثير من الصيغ الجديدة المستخدمة في القرارات المعروضة على الجمعية. وهذه شهادة أخرى على قيمة العملية المتعلقة بالمحيطات والدور الذي تؤديه في تعزيز ومناقشة الجمعية في هذا الشأن وإفادتها.

وتؤيد أستراليا تجديد ولاية العملية المتعلقة بالمحيطات وترحب بها، وتأمل أن تستمر في إجراء مداولات مركزة واحترافية، بما في ذلك مداولات المجتمع المدني، بشأن المسائل المعقدة التي تواجهها المحيطات وقانون البحار.

وما فتئت أستراليا تؤيد منذ وقت طويل حفظ التنوع البيولوجي، ويساورها قلق بالغ إزاء الآثار الناجمة عن طائفة من الأنشطة البشرية على النظم الايكولوجية الهشة

لأعالي البحار. وتنجم آثار ضارة عن طائفة من أساليب الصيد المدمرة وعن الآفة الدائمة الوجود والمتمثلة في الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وينبغي ألا نحصر تركيزنا في مجرد مسألة الصيد بالشباك الجارفة في قاع البحار.

إن فعالية التدابير التي اتُخذت ستعتمد جزئياً على استعداد دول العلم لتنظيم وضبط أنشطة مواطنيها كما ينبغي. وستواصل أستراليا ضمان إدارة صيد الأسماك بشكل مسؤول وإدارتها من خلال استخدام تدابير ملائمة. وسنواصل أيضا العمل بكد لتحسين إدارة أعالي البحار بصفة عامة.

وترحب أستراليا بمشاركة المنظمات غير الحكومية وممثلي صناعة الأسماك والعلماء في اجتماع الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية غير الرسمي المزمع عقده في شباط/فبراير لدراسة حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الخارجة عن نطاق السلطات القضائية الوطنية. وتمثل تلك المناطق حوالي نصف مسطحات العالم، وكان تنوعها البيولوجي الفريد موضع مناقشات دولية كثيرة في السنوات الماضية. ونأمل أن يساعد الاجتماع في شباط/فبراير على تحديد الخيارات لحفظ ذلك التنوع البيولوجي وإدارته المستدامة بشكل أفضل.

ونرحب بالصيغة المعنية بالحطام البحري. فشباك الصيد المهجورة وغيرها من المعدات، مثل اللدائن، تشكل خطرا كبيرا على الثدييات والسلاحف البحرية في منطقة أستراليا وغيرها عموما. ومطلوب قدر أكبر من التعاون الدولي. وسيكون من الأهمية إجراء المرحلة الأولى من التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية – المسمى تقييم التقييمات. وتوفير معلومات علمية أفضل أمر حاسم لتحسين صناعة قراراتنا وللتركيز بشكل أفضل على المبادرات القائمة على الحفظ.

وتود أستراليا أن تؤكد رغبتها القوية في تعزيز تدابير معالجة الصيد غير المشروع وغير المنظم. وما زلنا نعمل بشكل حازم ضد السفن غير المرخصة التي تصيد في المياه الأسترالية وتصدينا بسرعة لحالات تواجدت فيها سفن كانت من الواضح غير مشروعة أو غير منظمة في مناطق تخضع لقواعد المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وهو ما يزيد بدوره الوعي بين الدول الأعضاء.

ولقد قامت أستراليا مؤخرا بتفتيش سفينة أشتُبه بأنها تصيد بشكل غير مشروع في المنطقة الاقتصادية الأسترالية الخالصة، وذلك بموافقة صريحة من دولة العلم، وهي كمبوديا. والحكومة الأسترالية ممتنة لحكومة كمبوديا على نهجها المتعاون، الذي يقدم نموذجا إلى الدول الأخرى التي ينمو إلى علمها سلوك غير مشروع لسفنها الرافعة لأعلامها.

وعملا باتفاق الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية، تعتقد أستراليا اعتقادا راسخا أنه واجب على الدول أن تنضم إلى المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المؤهلة لذلك، أو أن تمتنع فيما عدا ذلك عن الصيد في المناطق التي تضبطها منظمات مصائد الأسماك هذه، إلا إذا اتفقت تلك الدول على تطبيق جميع تدابير الحفظ ذات الصلة. ولا تنظر أستراليا إلى الالتزامات العامة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقانون الدولي العرفي المتعلقة بحفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها المستدامة بوصفها مجرد التزامات طموحة أو غير متبلورة. فهي التزامات محددة وموضوعية ولها تطبيقات مباشرة.

وترحب أستراليا بإشارة مشروع القرار الجامع (A/60/L.23) إلى الإعلان الوزاري الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٥ لمؤتمر إدارة مصائد الأسماك في أعالي البحار واتفاق الأمم المتحدة المتعلق بالأسماك، المعنون ”الانتقال من الأقوال إلى الأفعال“ والذي عُقد في سانت جونز، في كندا.

والإعلان يطالب الدول باتخاذ خطوات عملية لإنهاء ممارسات الصيد غير المستدامة وتعزيز التزام جميع الدول بإدارة مصائد الأسماك بطريقة مستدامة. وترحب أستراليا بالزخم الذي يولده الإعلان لتحديد معنى العلاقة الحقيقة بين دولة العلم والسفينة في تسجيل سفن الصيد، وسترحب بقدر أكبر من الشفافية في مجال ملكية سفن الصيد عبر أنحاء العالم.

أخيرا، تود أستراليا أن تختتم بيانها بالتأكيد للأعضاء على أن معالجة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم باعتبارها مشكلة واحدة ربما لم تعد مفيدة. ففي نهاية المطاف، هذه ليست مشكلة واحدة فحسب بل ثلاث مشاكل، وكل مشكلة منها تتطلب استجابات دولية منفصلة. ولا بد أن تركز تلك الاستجابات على مسؤولية دول الأعلام عن سفنها عندما تصيد في أعالي البحار أو في المناطق الاقتصادية الخالصة لدول أخرى. وينبغي أن تكون مساءلة دولة العلم هي محور التركيز لجهودنا.

السيد هانيسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشيد بالأمانة العامة، ولا سيما بالموظفين الأكفاء في شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، برئاسة السيد فلاديمير غوليتسين، على تقريريهم الوافيين عن المحيطات وقانون البحار (A/60/3 و A/60/91) وعن مصائد الأسماك المستدامة (A/60/189). كما أود أن أعرب عن تقديرنا للأنشطة الأخرى التي تقوم بها الشعبة، والتي تبين المستوى العالي من المساعدة التي تقدمها الشعبة إلى الدول الأعضاء.

وأود أن أعرب أيضا عن التقدير للأسلوب الاحترافي الذي انتهجه المنسقان، القائد ماركوس أليدا ممثل البرازيل والسيدة هولي كولر ممثلة الولايات المتحدة، في إدارة المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار الجامع ومشروع القرار المعني بمصائد الأسماك. لقد كانت المشاورات طويلة وعويصة هذا العام، ونود أن نشكر جميع المشاركين على إسهاماتهم البناءة. وكما يرد في مشروع القرار الجامع، كان أحد استنتاجات المشاورات غير الرسمية هي أنه يتعين تحسين كفاءتها بشكل أكبر في المستقبل من خلال حصر فترة المشاورات بشأن كلا مشروعي القرارين في أربعة أسابيع إجمالاً كحد أقصى ومن خلال التأكد من وضع جدول زمني للمشاورات بطريقة تتفادى تزامنها مع فترة انعقاد اللجنة السادسة.

إن اتفاقية قانون البحار، التي لا شك تمثل أحد أكبر الإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في تاريخها، توفر إطار قانونيا لجميع مداولاتنا بشأن المحيطات وقانون البحار. ونرحب بتصديق لاتفيا وبوركينا فاسو وإستونيا على الاتفاقية مؤخرا، مما يزيد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية إلى ١٤٩ دولة، ونناشد الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك، بغية بلوغ الهدف النهائي المتمثل في المشاركة العالمية في الاتفاقية.

ويتحتم تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا والمحافظة على موثوقيتها. وينبغي ألا يعاد فتح المسائل التي حسمت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار. وفي هذا الصدد، يلزم أن نضع نصب أعيننا أن نتائج المؤتمر اعتبرت مجموعة متكاملة، مع تمسك دول فرادى بمواقفها في بعض المجالات واضطرارها في مجالات أخرى إلى القبول بحلول توافقية.

ونلاحظ مع الارتياح أن المؤسسات الثلاث التي أنشئت بموجب اتفاقية قانون البحار تعمل بشكل جيد. إذ تستعد السلطة الدولية لقاع البحار لكي تستغل في المستقبل الموارد المعدنية في المنطقة الدولية لقاع البحار. وأصدرت المحكمة الدولية لقانون البحار بالفعل أحكاما بشأن عدد من النزاعات في هذا المجال. ولكن من الواضح أن السلطات القضائية للمحكمة لم تستخدم بعد بشكل كامل،

ونرحب بمبادرة المحكمة لتشجيع المعرفة بمختلف إجراءاتها. وأحد الأمثلة لتلك المبادرة تنظيم مناقشة في اجتماع مائدة مستديرة من المقرر أن يعقد هنا في الأمم المتحدة بعد ظهر غد، بشأن موضوع ”إجراءات الإفتاء المعروضة على المحكمة الدولية لقانون البحار“.

ويسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز في عمل لجنة حدود الجرف القاري. وتنظر اللجنة حاليا في ثلاث مرافعات جديدة فيما يتعلق بتعيين الحدود الخارجية للجرف القاري الواقعة وراء ٢٠٠ ميل بحري، وعدد من الدول الساحلية، بما فيها أيسلندا، أبلغت اللجنة بنيتها تقديم مرافعات في المستقبل القريب.

ونرحب بالخطوات التي اتخذها الأمانة العامة لتحسين المرافق لاستخدام اللجنة ونناشد الأمين العام اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لكفالة تمكين اللجنة من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقية في ضوء عب عمل المحكمة المتزايد بشكل سريع. وفضلا عن ذلك نناشد الدول أن تقدم تبرعات إضافية إلى الصندوقيين الاستئمانيين للتبرعات للجرف القاري اللذين أنشأهما القرار ٥٥/٧.

ويحظى اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية بأهمية قصوى، إذ أن يعزز بقدر كبير الإطار لاضطلاع المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وتعزز أحكام الاتفاق بطرق عديدة الأحكام ذات الصلة من اتفاقية قانون البحار، وتمثل بعض أحكام الاتفاق المزيد من تطوير القانون الدولي في هذا المجال. ونرحب بتشجيع مشروع القرار للدول على الاعتراف، حسب الاقتضاء، بضرورة انطباق المبادئ العامة للاتفاق أيضا على الأرصدة السمكية المتفرقة في أعالي البحار.

ونتطلع إلى المشاركة في الجولة الخامسة للمشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في الاتفاق التي تعقد في آذار/مارس وفي المؤتمر الاستعراضي الذي يعقد في أيار/مايو، الذي يتمثل دوره في تقييم فعالية الاتفاق في تأمين حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. وترى أيسلندا أن فعالية الاتفاق تتوقف بالدرجة الأولى على التصديق الواسع عليه وتنفيذه. ونرحب بتصديق بليز وكيريباس وغينيا وليبريا هذا العام على الاتفاق، مما زاد عدد الدول الأطراف إلى ٥٦ دولة، ونناشد الدول، وخاصة الدول الممارسة لصيد الأسماك، التي لم تصدق حتى الآن على الاتفاق أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، نناشد الدول تقديم تبرعات إضافية إلى صندوق المساعدة المنشأ بموجب الجزء السابع من الاتفاق. بل ونشجع على بناء القدرات في البلدان النامية بغية تمكينها من جني ثمار مصائد الأسماك داخل وخارج المناطق الواقعة في نطاق ولايتها الوطنية.

إن المجتمع العالمي لا يفتقر إلى الأدوات اللازمة لضمان حفظ الموارد البحرية الحية ولاستخدامها المستدام. فبالإضافة إلى اتفاقية قانون البحار واتفاق الأرصدة السمكية، نجد الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية، واتفاقية التنوع البيولوجي جميعها تمثل تلك الأدوات، التي تزود الدول بوسائل تطوير نظمها لإدارة مصائد الأسماك بطريقة مستدامة. ولئن كانت الأدوات العالمية مطلوبة في أغلب الأحيان، فإننا ينبغي أن نضع نصب أعيننا أن الإدارة المسؤولة للموارد البحرية الحية يتم تنفيذها بصورة أفضل على المستويين المحلي والإقليمي، وبالشراكة مع الجهات الأقرب إلى الموارد وتعول على الموارد لكسب معيشتها.

ولحكومة أيسلندا رأي راسخ بأنه ينبغي للجمعية العامة، في مداولاتها بشأن المحيطات وقانون البحار، أن تركز على مسائل معينة لها آثار عالمية، وليس على المسائل التي تقع في إطار اختصاص الحقوق السيادية للدول أو المسائل التي تقع في إطار مسؤولية المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وينبغي للجمعية أن تتناول المسائل العالمية في طابعها والتي لا يمكن حلها إلاّ من خلال التعاون العالمي. ولذلك ينبغي، على سبيل المثال، أن نتناول التلوث البحري الذي لا يحترم أي حدود وبالتالي يجب التصدي له باتخاذ إجراء عالمي.

ومن الناحية الأخرى يمثل حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام، مسألة محلية وإقليمية. وبالتالي، لا يمكننا أن نقبل فتح الباب للإدارة الجزئية العالمية لمصائد الأسماك، التي تخضع للحقوق السيادية للدول أو تقع في إطار مسؤولية المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

وفي ذلك السياق، شعرنا بالارتياح حيال نتائج المشاورات الشاملة بشأن القرار المتعلق بمصائد الأسماك الذي اتخذ العام الماضي فيما يتصل بتأثير صيد الأسماك على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة. وتعترف الفقرات ذات الصلة من القرار ٥٩/٢٥، التي تم التأكيد عليها من جديد في مشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك لهذا العام، بأن من شأن الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، أن تقوم، حسب الاقتضاء، بتنظيم مصائد الأسماك وتأثيرها على النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة وأن تتخذ القرارات بشأن أي تدابير مؤقتة أو طويلة الأجل للإدارة.

وفي حالة المنظمات الإقليمية لإدراة مصائد الأسماك التي ليس لديها ذلك الاختصاص، فإن المطلوب أن يوسع أعضاؤها مجال اختصاصهم، حسب الاقتضاء، وفي حالة عدم تغطية أي من تلك المنظمات لمناطق أعالي البحار، مطلوب من الدول المعنية أن تنشئ منظمات، عند الضرورة وحسب الاقتضاء.

إن أيسلندا، شأنها شأن الدول الساحلية الأخرى، ظلت لسنوات عديدة تطبق نظام المناطق المقيدة والمناطق المغلقة بوصفها أداة من أدواتها لإدارة مصائد الأسماك. وما زالت السلطات الأيسلندية تعمل على حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة الواقعة في نطاق الولاية الوطنية لأيسلندا. ونحن الآن على وشك إغلاق خمس مناطق، تغطي إجمالي ٨٠٠ كيلومتر مربع، أمام صيد الأسماك بأدوات الصيد التي تؤثر سلبا على قاع البحار، ونعالج مسألة الحماية على أساس كل حالة على حدة. ويضمن ذلك النهج أن نوفر حماية سليمة للمناطق التي بحاجة إلى الحماية، بينما لا يعطل الصيد المتسم بالمسؤولية في المناطق الأخرى.

وبما أن حماية النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة كثيرا ما يرد ذكرها بوصفها مسألة فيها تعارض بين قطاع مصائد الأسماك وبين الحماية البيئية، ينبغي الإشارة إلى أن النهج المتبع في أيسلندا يجعل هذا التعارض غير ضروري. فبدلا من فرض الإغلاق الشاملة على مناطق شاسعة، نعمل بالاشتراك مع قطاع المصائد على تحديد المناطق التي ينبغي حمايتها. والواقع أن المشاورات مع قطاع مصائد الأسماك قد أدت إلى زيادة في مساحة المناطق التي يجري إغلاقها الآن، مقارنة بما اقترحه علماؤنا في المقترحات الأصلية.

وليست أيسلندا بالتأكيد الدولة الوحيدة التي تحمي النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة في نطاق ولايتها الوطنية؛ فكثير من الدول في أنحاء العالم تفعل ذلك. ولكن هذا العمل لا يجري الاضطلاع به على الصعيد الوطني فحسب؛ فمنظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية أيضا تتصدى لهذه المسألة الهامة.

وفي العام الماضي، اشتركت أيسلندا في تطبيق تدبير مؤقت لحماية الموائل الضعيفة في المياه العميقة الموجودة في أعالي البحار شمال المحيط الأطلسي. واتفقت لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي على فرض حظر مؤقت لمدة ثلاث سنوات على الصيد بأجهزة تؤثر تأثيرا ضارا على قاع البحر في عدد من الجبال البحرية وقطاع من مرتفع رايكيانيس. وخلال تلك الفترة المؤقتة، سوف تقَيّم اللجنة عملها بشأن هذه المسألة، وستسعى للحصول على مشورة علمية إضافية وتقييم المسائل التي قد تنشأ فيما يتعلق بالتنفيذ، بغية وضع إجراءات ملائمة للحفظ والإدارة موضع التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٨. وقد أبدت اللجنة التزامها باتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية الموائل الضعيفة على أساس كل حالة على حدة وعلى أسس علمية.

وفي الاجتماع السنوي الذي عقدته مؤخرا لجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، تمت الموافقة على اقتراح لأيسلندا بإعداد معايير وإجراءات في نطاق اللجنة لحماية المناطق الضعيفة، بما في ذلك إغلاق بعض المناطق أمام أنواع معينة من مصائد الأسماك. وأوصى الاجتماع السنوي كذلك باستحداث إجراء استعراض لأداء اللجنة. ويتمثل الغرض من هذا الاستعراض في إتاحة مراجعة منهجية لأداء اللجنة ولتمشيه مع اتفاقية اللجنة، واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، وغيرهما من الصكوك الدولية ذات الصلة. وسيتم إعداد معايير وإجراءات للتقييم تستخدم في استعراض الأداء، بما في ذلك تحديد اختصاصات الاستعراض، بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). وهذا النهج الإقليمي يتفق مع مشروع القرار المتعلق بمصائد الأسماك، الذي يشجع الدول، من خلال مشاركتها في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، على البدء في عمليات لاستعراض أدائها.

ونرى أن من الأهمية بمكان الاجتماع الذي سيعقده الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المخصص لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بشكل مستدام خارج مناطق الولاية الوطنية. وفي رأينا أن من المهام الرئيسية لهذا الاجتماع أن يزود الجمعية العامة باستعراض عام لمختلف المسائل التي تقع ضمن إطار اختصاصه العريض، الذي يرد وصفه في القرار الجامع ٢٤/٥٩. ولهذا أهمية خاصة في ضوء أن كثيرا من المنظمات والهيئات الحكومية الدولية مشتركة في العمل المتعلق بهذه المسائل، مما ينجم عنه بعض التداخل. ونتطلع إلى إجراء مناقشة موضوعية مبنية على معلومات كافية وخالية من المشاحنات في شباط/فبراير.

وقد قررت الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين أن تستمر عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المعنية بالمحيطات وقانون البحار لمدة ثلاث سنوات. ونود أن نشكر الرئيس المشارك في هذه الفترة، السيد فيليب بيرغيس، ممثل أستراليا، والسيد فيليب باوليلو، ممثل أوروغواي، والسيد كريستيان ماكيرا، ممثل شيلي، على إسهامهم القيم في أعمال العملية الاستشارية. ونرحب باستمرار العملية لفترة السنوات الثلاث القادمة على نفس الأساس غير الرسمي، ولكننا نشير إلى ضرورة الارتفاع بكفاءتها وتحسينها، على النحو الذي يسلم به مشروع القرار الجامع. ونرى أنه يلزم تنظيم اجتماعات العملية الاستشارية بحيث تجري مزيدا من المناقشات المحددة الهدف وتوجه وقتا كافيا لإجراء المشاورات بشأن العناصر التي سيجري اقتراحها على الجمعية العامة. ويتيح الاجتماع التحضيري للاجتماع السابع للعملية الاستشارية فرصة جيدة في هذا الصدد.

وخلال المناقشات التي جرت مؤخرا بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات، أولي كثير من الاهتمام للنهج التكاملية، بما فيها نهج تقوم على النظم الإيكولوجية في إدارة البيئة

البحرية. وتؤيد أيسلندا تماما هذا النهج، الذي يشكل أساس استراتيجيتنا البحرية، التي صدرت في العام الماضي. واسمحوا لي أيضا باغتنام هذه الفرصة لأنوه في هذا السياق بالاستراتيجية البحرية الأوروبية، التي اعتمدتها المفوضية الأوروبية في الشهر الماضي، والتي تمثل إسهاما كبيرا في جهودنا المشتركة لكفالة الاستخدام المستدام لمحيطات العالم. وتوصي الجمعية العامة في مشروع قرارها الجامع بأن تركز العملية الاستشارية المناقشات في اجتماعها القادم على الموضوع ''نهج النظم الإيكولوجية والمحيطات''. ونتطلع إلى مناقشة بناءة ومفيدة في حزيران/يونيه بشأن تطبيق نُهج النظم الإيكولوجية.

وتشجع أيسلندا بقوة إجراء مناقشة مفتوحة بشأن التلوث البحري، وهي مسألة ذات أهمية دولية. فمن المعترف منذ وقت طويل أن التلوث من المصادر البرية يشكل واحدا من أخطر التهديدات لسلامة النظام الإيكولوجي البحري وأوسعها نطاقا.

وحيث أن تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية قد قصر عن التوقعات، ينبغي أن تؤدي الخطط الوطنية أو الإقليمية دورا رئيسيا في تصحيح هذه المسألة . و لم يعتمد هذه الخطط حتى الآن سوى بلدان قليلة، ولكن عددا من البلدان هي الآن في المراحل النهائية لاعتماد خطط عمل وطنية . بيد أن من الضروري بذل مزيد من الجهود، وتحث أيسلندا بشدة الدول التي لم تعد خطط العمل الخاصة بها، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي، على أن تبادر بوضع تلك الخطط على أساس مشورة علمية سليمة.

وسيعقد المؤتمر الحكومي الدولي الثاني لاستعراض برنامج العمل العالمي في بيجين العام القادم. وستكون تلك فرصة قيمة لاستعراض التقدم المحرز، والتصدي للتحديات المقبلة وتحديد الأولويات للسنوات الخمس المقبلة.

وقد أعيقت الجهود المبذولة لتعزيز العمل الدولي لحماية المحيطات من التلوث من الأنشطة البرية والتهديدات الأخرى الناجمة عن النشاط البشري بسبب الافتقار إلى معلومات يسهل على واضعي السياسات الحصول إليها عن حالة البيئة البحرية. ويمكن القول بأن عدم وجود نظرة عامة شاملة هو أحد الأسباب الرئيسية في أن تدابير حماية البيئة البحرية لم تركز على المسائل ذات الأولوية الحقيقية. والمقرر المبني على المادة ٢٠٠ من اتفاقية قانون البحار، المتخذ في القرار الجامع ١٤١/٥٧، بإنشاء عملية منتظمة تحت مظلة الأمم المتحدة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييم هذه الحالة، بما فيها الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية،يسلم بضرورة القيام بعمل دولي لحماية البيئة البحرية من التلوث من الأنشطة البرية، والأنشطة الأخرى الإنسانية التي تتسبب في تلوث المحيطات أو تدهورها المادي.

وقد وجهت أيسلندا الاهتمام منذ عامين، في هذا المنتدى ذاته، إلى أهمية البيئة البحرية للمنطقة القطبية الشمالية. إن احترار منطقة القطب الشمالي والطلب المتزايد على الموارد الطبيعية للمنطقة يفضيان إلى زيادة سريعة في الملاحة في مناطق كانت تعتبر في السابق مناطق لا يمكن للسفن التجارية الوصول إليها. ويقتضي ذلك التوجه، في جملة أمور أخرى، منهجا دوليا موحدا لحقوق الملاحة فضلا عن التعاون في المسائل البيئية والتكيف والاستجابة في حالات الطوارئ.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.